الفصل الخامس عشر

حركة بارزان الثانية

1942 ـ 1945م

شهدت الفترة (1942 ـ 1945م) صراعاً عسكرياً وسياسياً، بين الحركة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني، وحزب هيوا من طرف، والحكومة العراقية المدعومة من الإنكليز، من طرف آخر. كان هذا الصراع فصلاً من فصول إتمام إلحاق كردستان بالعراق كدولة قومية (عربية)، رغم وجود أسباب ذاتية وموضوعية ساهمت في إخفاق حركة البارزان الثانية، كان دور الإنكليز ـ في تصورنا ـ هو الفيصل في إدارة الصراع وحسمه، لصالح الحكومة المركزية في بغداد.

تعدّ هذه الدراسة محاولة لإعادة النظر في بعض القضايا المتعلقة بهذه الحركة. ونحاول بالتحديد، تناول إشكالية وردت في كثير من الدراسات المتعلقة بالموضوع، حول طبيعة الحركة وأهدافها التي كانت تأمل تحقيقها: فيذهب فريق من الباحثين إلى الرأي أنّ الحركة كانت قبلية الطابع والمنطلق. في حين يرى آخرون منهم أنّها كانت قومية ووطنية كردستانية كما ننشر في ثنايا البحث مجموعة من الوثائق البريطانية حول الأحداث. ونؤكد هنا أنّ هذه الدراسة غير كاملة، لأننا لم نستطع الاستفادة من وثائق البلاط الملكي الموجودة في بغداد. نتبع المنهج التحليلي والكرنولوجي (السرد التدريجي للأحداث) في البحث.

عودة الملاّ مصطفى البارزاني

في عام 1933، وبعد سنة من نقل البارزانيين إلى أدرنة قرب الحدود التركية البلغارية، قامت الحكومة العراقية، وبتوجيه من الإنكليز، بتوطين قسم من الآشوريين اللاجئين، على الحدود مع تركيا. كانت الحكومة التركية تشك في نوايا الإنكليز، وتعتقد أنّهم يستغلون فرصة غياب البارزانيين، لبناء دولة قومية للآثوريين في المنطقة. وهذا الاعتقاد التركي للمسألة، لو تحقق، لكان ذلك وفق تصورهم تهديداً، لأمنهم القومي التركي، لأن اللاجئين الآشوريين كانوا أصلاً من كردستان في تركيا. فقامت الحكومة التركية بإقناع الحكومة العراقية، بإصدار العفو عن البارزانيين؛ لتسهيل عودتهم، فعاد الشيخ أحمد والملا مصطفى و90 من أتباعهم إلى الموصل، استقبلهم المتصرف. وعلى الرغم من قرار العفو، المارّ ذكره، عومل أعضاء القيادة البارزانية كأسرى حرب ومجرمين، ونفوا من أجل ذلك إلى الناصرية. وعاشوا هناك تحت الإقامة الجبرية في شظف العيش والفقر والحرمان. ثم نقلوا من هناك إلى السليمانية، ولبثوا فترة. قضت العائلة البارزانية ما مجموعه 11 عاماً صعباً في الغربة[1].

إلا أنّ السنوات الثلاث من 1940 إلى 1942 كانت من أصعبها للغاية؛ لعوامل عديدة ساعدت على تعقيد الوضع في السليمانية، ودفعت الملا مصطفى إلى الهروب والعودة إلى بارزان؛ أولاً: سوء معاملة المدعو الشيخ مصطفى القرة داغي للشيخ أحمد والملا مصطفى، وتعريضهما للإهانات والمضايقات المستمرة، وبإيحاء من المسؤولين العراقيين. ويصف الأستاذ مسعود البارزاني هذا الموقف قائلاً:

«كان الشيخ مصطفى القره داغي متصرفاً للسليمانية في ذلك الوقت، وعرف عنه حبّه العميق للكرسي، وولاؤه المطلق للبريطانيين، ولكونه كردياً فقد كان يبالغ في إخلاصه للحكومة، ويشعر بالنقص تجاه رؤسائه. لاحظنا تكرار هذا الموقف مراراً من بعض الموظفين الأكراد الذين كانوا يتسلّمون مناصب هامة، على حساب قضية شعبهم، ليبدوا وكأنّهم ملكيون أكثر من الملك»...

(1) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، بغداد، المطبعة العربية، 1954، ص 185.

واشتط القره داغي كثيراً في إجراءاته القاسية ضد البارزانيين، حتى قبل خروج البارزاني، فقطع عنهم المخصّصات التي كانت الحكومة تصرفها، لمن تفرض عليه الإقامة الجبرية، خارج منطقته[2].

وقد فرض القره داغي حصاراً اجتماعياً واقتصادياً على أفراد العائلة البارزانية؛ لإذلالهم قدر الإمكان. فمن جانب يقطع المتصرف عنهم المخصّصات، ومن جانب آخر يفرض حظراً على أيّ دعم يقدّمه أهل السليمانية للبارزانيين. علماً أنّ السليمانية كانت، والعراق بصورة عامة، ولظروف تتعلّق بالوضع الداخلي في العراق، والحرب العالمية الثانية في حالة مجاعة وغلاء فاحش. وبما أنّ البارزانيين كانوا مقطوعين من كلّ سبل العمل، فكان ذلك يثقل كاهلهم كثيراً.

ويشرح لنا الشيخ أحمد الموقف في حديث له في السليمانية مع معروف جياووك، الناشط القومي والنائب الكردي في البرلمان، «هل يصحّ أن يأتي كابتن لاين (الضابط السياسي الإنكليزي في أربيل ـ المؤلف) ويضع الدنانير تحت الفراش، وقره داغي لا يسمح للناس بمساعدتنا»، ويضيف جياووك: «قلت: إنّ معاملة لاين دسيسة لا محبة، وإنّ هروب ملا مصطفى إلى بارزان هو سبب لطفه». يبدو أنّ الحكومة والإنكليز كانا حاقدين على شخص الملا مصطفى البارزاني، بالذات، ويحاولان تركيعه بكل السبل. فكان الملا مصطفى يتعرض وباستمرار للإهانات والمضايقات المالية والنفسية. وفي حديثه مع جياووك، بصف الشيخ أحمد الحالة النفسية الصعبة للملا مصطفى البارزاني قائلاً:

---

(2) البارزاني، معروف. **ثورة بارزان، 1943-1945**، ص 17-18، يكتب الأستاذ نوري شاويس عن مصطفى القرة داغي قائلاً: «في تلك الفترة عيّن الشيخ مصطفى قره داغي متصرفاً للواء السليمانية، وقبل تعيينه في ذلك المنصب، كان المعاون الثاني للمدير العام في وزارة الداخلية، وبدون شك، في تلك الفترة كان المعاون الأول والثاني مأمورين تحت إشراف (أدمونس) المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية، يعني ذلك أنّ مصطفى قره داغي كان متدرباً على يد (أدمونس) ويتصرف بمشورة الإنكليز، عدا أنّه كان مرتبطاً بالإنكليز سابقاً، وقد خان شعبه. . .» (انظر: من مذكراتي، من منشورات حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، 1985، ص27-28.

«إنّه شاب لا يتحمل الإهانة والقسوة، ويرجّح الموت لحفظ العنعنات والشرف، تعدّي عليه في حمام أحد الأرذال، وعند خروجه ذهب إلى المتصرف فشكاه في الحال، فلم يهتم بشكواه، كما وأنّه لم يبق عنده من المال شيء. حيث باع طاقية زوجته وصرفها وعندما طلب منها شيئاً من الغازيات (وهي المصاغات الذهبية التي تربط الطاقية للزينة) رمت بالطاقية، فوجد فيها نعلين من نعال الخيل، فطار عقله وهرب ليلاً مع ثلاثة من مريديه[3].

ونجد لهذا الوضع الصعب للبارزانيين، قبل هروب مصطفى البارزاني من السليمانية، صدى في تقرير ماجد مصطفى، حول الوضع المقدم للحكومة العراقية، الذي جاء فيه: «في أثناء إقامتهم في السليمانية كانوا يعيشون في ظروف صعبة، إلى درجة أنّ الحكومة شعرت بضرورة تحسين حالتهم هناك. ونظراً لقلّة المخصّص الشهري المقطوع لهم، وارتفاع مصاريف المعيشة، كان ملا مصطفى وأصحابه في فقر مدقع. ولكن الحكومة أخفقت في تحسين مستواهم المعيشي... وأنّ للملاّ مصطفى مجموعة من التصريحات التي جاءت في مناسبات، وكذلك الرسائل التي كتبها والتقارير التي بعث بها الآخرون، تؤكّد جميعها تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبارزانيين، وكان من المتوقع أنّه في حالة عدم استجابة الحكومة لطلبات الإغاثة من مصطفى البارزاني... سيدفع الأخير بالتأكيد إلى محاولة الهروب..»[4].

وإنّ هذا الحقد على البارزاني يعود في تصورنا إلى إنزال الملا مصطفى الكثير من الخسائر بالقوات العراقية في حرب (1931 ـ 1932م) بعد عودة الملا مصطفى البارزاني إلى منطقة بارزان في نهاية شهر تموز 1943، بفترة قليلة، تبدأ صفحة أخرى من حركة المقاومة الكردية، والتي كانت بصورة عامة عبارة عن حرب عصابات، والهجوم على مخافر الشرطة والجيش في المنطقة، وتنتهي بهزيمة القوات الحكومية، وإجبار الحكومة العراقية على إصدار قرار 25 كانون الثاني 1944 الخاص بحركة بارزان، من قبل حكومة نوري السعيد. كيف

(3) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، 1954، ص 154.

(4) F.O. 371/40038 No. 570, Baghdad, British Embassy, February 15, 1944.

استطاع البارزاني في ظروف قاهرة تحقيق نصر ضد القوات الحكومية؟ ولماذا اضطرت الحكومة إلى إصدار قرار 25 كانون الثاني؟ نحاول الإجابة عن ذلك بالأسطر التالية.

كانت المواهب القيادية والعسكرية للملا مصطفى البارزاني فائقة للغاية، وعدّ البارزانيون المعركة، مع القوات العراقية، معركة حياة أو موت، ليس لهم فحسب بل للكرد أيضاً؛ لذا كان ذلك عاملاً من أهم العوامل المساعدة والمشجعة على تحقيق النصر. وكما أشرنا إليه في البحث الخاص بحركة الشيخ أحمد، كان من أهم نتائج تلك المعركة صقل المواهب العسكرية للقائد الشاب مصطفى البارزاني الذي قاد شخصياً معظم المواجهات العسكرية، فحال عودته إلى بارزان 1943 أدرك البارزاني أنّه بحاجة لفترة زمنية لإعداد قوة عسكرية، لشنّ حرب العصابات.

ولتحقيق ذلك كان البارزاني بحاجة إلى تفادي المواجهة قدر الإمكان مع القوات الحكومية، وكسب الوقت، وخلق نوع من المصالحة والود بين العشائر الكردية، وتحييد الإنكليز من الصراع بينه وبين الحكومة العراقية، بقدر الإمكان. لذلك فحال وصوله إلى بارزان يقوم البارزاني بإعلام السلطات الحكومية في ميركه سور، أنّه لم يأت عاصياً إلى بارزان، ولكن سوء معاملة الشيخ القرة داغي له في السليمانية، وخاصة قطع المخصّصات الحكومية عنه، بخلاف القانون، ومنع الأهالي من مساعدته هما السبب وراء هروبه من هناك. قضى البارزاني الفترة، من نهاية تموز إلى نهاية أيلول، محاولاً تجنّب الصراع مع الحكومة، ويجمع البارزانيين الشباب حوله، ويعدّهم لمهام قتالية. وقد جرى توزيع البارزانيين إلى مفارز عسكرية، قوام كلّ منها من 30 إلى 40 مسلّحاً.

وبعد شهرين، إذ تأكّد الملا مصطفى من قدرة قواته على بدء حرب العصابات، طالب الحكومة الاستجابة لمطالب البارزانيين المشروعة. ولكن الحكومة لم تستجب، بل قامت بفرض الحصار على مناطق وجود الثوار، وفي خطة عسكرية محكمة قام البارزاني، شخصياً بقيادة مجموعة من العمليات الاقتحامية الجريئة، لمخافر الشرطة والجيش في منطقة بارزان.

كان شهرا تشرين الأول والثاني شهري الانتصارات العسكرية المتتالية. ويصف الأستاذ مسعود البارزاني معركة خيرزوك في 12 تشرين الأول 1943 بكونها «أشجع وأنجح» معركة حيث كبدت القوات العراقية خسائر فادحة: 120 قتيلاً، 65 أسيراً، وعدداً ضخماً من العتاد والأسلحة التي كان البارزانيون بأمس الحاجة إليها، في معاركهم المقبلة مع القوات العراقية.

ويبدو أنّ هزيمة القوات العراقية في معركة (مه زنه) 10 تشرين الثاني وفرض طوق الحصار على حامية ميركه سور، وتطهير الجانب الأيمن من نهر روكوجك، أقنعت الحكومة بأنّها فقدت جولة من الحرب مع البارزاني، من الناحية العسكرية[5].

ولكن رغم هذه الانتصارات واصل البارزاني سياسته الداعية إلى الحوار مع الحكومة والإنكليز، وادّعى أنّ القوات العراقية هي التي أجبرته على استخدام السلاح. ويمكن لنا ملاحظة معالم هذه السياسة في الوثائق البريطانية والأميركية التالية:

(ترجمة رسالة من اللغة الإنكليزية)

من: ملا مصطفى البارزاني

إلى: إين. ج. أي سيركنهان كورن والس

تاريخ 25/ 12/ 1943

ونسخ إلى: ب. ني. س. أين. سني. أو. العقيد ود. مستر أدموندز، س. ج.

اسمح لي بأن أعلمكم أنني تسلّمت أمركم الوارد ذكره في رسالتكم المؤرخة 21/ كانون الأول/ 1943. إنّني أقبل كلّ أمر منكم، كما يقبل الطفل الأوامر من الوالد الحنون، وعندي الثقة المطلقة بعدالة حكومة جلالة الملك، ونحن نكنّ كلّ الودّ للحكومة البريطانية الكريمة. أمّا فيما يتعلّق بنصائح الضباط الإنكليز العادلة المعقولة، فنحن نتسلّمها باستمرار ونتّبعها. ولكن تصرفات المسؤولين العراقيين، غير العادلة، قطعت كلّ باب للأمل لنا، لذلك اضطررنا إلى أن نتحرك، دفاعاً عن النفس.

أمّا بالنسبة لعفو الحكومة العراقية عنا، فإنّ ذلك مع الأسف كلمات فارغة ليس لها

(5) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص 18-23.

أيّ مصداقية، لأنّها لا تترجم إلى الأفعال. وينوي هؤلاء المسؤولون أن ينالوا منا. ففي السابق سمعناهم كثيراً يقولون: أصدرنا قرار العفو عنكم» وفي الوقت نفسه يحرضون القبائل ضدنا، ويوزعون السلاح لهم، لاستخدامه ضدنا. لذلك يشعر قسم من الناس من أمثالنا بأنّ الحكومة العراقية لها نوايا سيئة. على كلّ حال، نحن ننحني، وبكل فخر واعتزاز، أمام الأوامر الصادرة عنكم، ونضع أوامركم على الرأس والعين، ورغم كلّ ذلك، استناداً إلى ما نسمعه بآذاننا، ونراه بأعيننا، بأنّ الحكومة البريطانية عادلة وكريمة، تدافع عن المظلومين، وتقف بوجه الظالمين، وتستمع لدعاوى الذين يعانون الظلم اللاحق بهم، وتقدّم الدعم والإغاثة للذين لا يجدون من يقدم لهم ذلك.

عليه بكوني عانيت أشدّ أنواع الظلم، على يد قسم من المسؤولين العراقيين، أستغيثكم لنصرتي، وإنّي على ثقة بأنّ الحكومة الملكية البريطانية لن تغلق الباب في وجه المستغيث؛ لهذه الأسباب أطرق على بابكم للاستغاثة، في الوقت الذي أدعو، وبكل صدق وإخلاص، أن تقبل استغاثتي، ويُنظر بعين العطف للظروف السيئة التي أعانيها وتكرّمني بإرسال ميجر استينغ (الضابط الإداري البريطاني في أربيل ـ المؤلف) وممثل عن الحكومة العراقية إليّ، وأنا عبدكم المطيع حتى يكون هنا ميجر استينغ حكماً بيني وبين العراقيين، ويحكم استناداً إلى قوانين حكومة بريطانيا العظمى. وإذا كان حكم ميجر استينغ أنني مذنب، فسأقبل ذلك حتى وإن كان حكم الإعدام، وإذا كان حكم استينغ أنني مظلوم، فأدعو الله تعالى أن تطلب حكومة جلالتكم إلى الحكومة العراقية إصدار العفو عني، وإطلاق سراح سجنائنا، وإعادة المعتقلين إلى ديارهم. وإذا أعيدوا وجرى ذلك كما ينبغي، وعاد الناس إلى بيوتهم، فسنعيش بسلام ونخدم الحكومة بكل إخلاص، ونكون رهن إشارتكم في هذا المجال. وأتعهّد شخصياً بالمقابل، بألاّ يكون هناك أيّ تمرّد وعصيان في هذه المنطقة طالما أنا على قيد الحياة. ويمكن أن يقدّم سعادتكم للحكومة العراقية باعتباركم تمثلون قوة عظمى (بريطانيا)، نيابة عني، ضماناً بأنني صادق في تعهدي هنا. أنتظر أوامر سعادتكم لأقوم بتنفيذها مهما كلّف ذلك. أتضرّع إلى الله (سبحانه) أن يعطي النصر لقوات بريطانيا ضدّ أعدائها.

المخلص لكم

مصطفى البارزاني

■ ■ ■

وفي تقرير أعدّه ماجد مصطفى، وزير الدولة للشؤون الكردية في حكومة نوري سعيد، في زيارته إلى كردستان في كانون الثاني 1944 يلخص الوزير ماجد مصطفى، أسباب التفاف الكرد حول قيادة مصطفى البارزاني في عام 1943 بجملة أمور:

1 ـ الوضع الاقتصادي الصعب الذي كان يعيشه البارزانيون.

2 ـ سوء الإدارة والمجاعة والخراب الذي كان يسود في المنطقة.

3 ـ وأخيراً إبعاد الشيوخ البارزانيين عن المنطقة الذي أثار غضب الناس واستياءهم، لأنّه بخلاف كثير من شيوخ كردستان، كان شيوخ بارزان محبوبين من قبل مريديهم.

وفي الفقرة التالية، من التقرير، تصور، إلى حد ما موضوعي عن وضع البارزانيين: إن عدم قدرة السلطات المحلية العسكرية والإدارية في أربيل والموصل على فهم أبعاد الموقف دفعهم إلى تجاهل المسألة وعدم إعطاء أيّة أهمية لها، وكذلك لم يتخذوا أيّة إجراءات احتياطية للقضاء على حركة مصطفى البارزاني، من قبل أن تكبر، وتأخذ أبعاداً جدية. وكذلك فشلت السلطات الإدارية في استيعاب العوامل التي استفاد منها البارزاني لتقوية حركته، وخاصة مسألة عدم رضى الناس عن الحكومة واستيائهم من تصرفات ومواقف المسؤولين الحكوميين.

ورفعت ذلك من مكانة البارزاني بين الناس في المنطقة، وأكسبته التأييد العام هناك. وتبيّن لي أنّ متصرف الموصل طيلة خدمته، كمتصرف في اللواء، وخلال مراحل العمليات العسكرية المختلفة لم يقم ولو بزيارة إلى منطقة بارزان، والشيء نفسه يقال عن متصرف أربيل. ومن الطبيعي أن يحذو المسؤولون الإداريون الآخرون والشرطة حذو المتصرفين. واكتشفت أمراً غريباً كما يبدو، وهو أنّ كميات الحنطة التي أعطيت لأهالي القرى الجبلية، كمساعدات للطعام والزراعة، ظلت في مخازنها، ولم توزع لهم، في وقت كان من الممكن استخدام هذا الدعم الحكومي كسلاح لكسب ودّ القبائل، وعزلهم عن الثورة. وعرفت فيما بعد، أنّ المساعدات الحكومية من الحنطة والسكر، لم تصل للناس المستحقين، وأنّ مجموعة صغيرة من ذوي الشأن، وذوي العلاقة بالمسؤولين، هم الذين وصلهم هذا الدعم فقط. إنّني لا أذكر هذه الحقائق من أجل النيل من أحد، وإنما لأؤكد أنّ هناك إهمالاً من قبل المسؤولين في مستوى أقضية وألوية، في المسائل الإدارية الخاصة بالدولة،

وفي مراقبة تصرفات المسؤولين المعنيين في المسائل المتعلقة بالظروف المعيشية للناس. وهناك عوامل أخرى بالإضافة إلى الحركة الدعائية الجيدة التي يقوم بها ملا مصطفى، والتي ساعدت على زيادة أنصاره وإدامة الثورة، لذلك فشلت الشرطة المحلية في إثبات وجودها في أعين الناس[6].

كما أنّ التطورات الإقليمية وأحداث الحرب العالمية الثانية لم تكن تساعد الإنكليز والحكومة العراقية في نهاية عام 1943 على الإصرار على خيار الحل العسكري في بارزان. كانت بريطانيا تفكر بمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكانت تقلق من أنّ الحرب الكردية في العراق، قد تستغلها ألمانيا، وتعرقل مجهود دول الحلفاء في إرسال الدعم لروسيا عبر إيران، كما أنها كانت تراقب، بقلق بالغ توسع النفوذ الروسي بين الكرد في كردستان إيران وكانت تخاف من تبعاتها في كردستان العراق. وأيضاً كانت بريطانيا تقلق من أنّ الحرب الكردية في العراق، قد تؤثر سلباً في الأوضاع في كردستان ـ تركيا، ولم تكن غافلة عن تحركات الكرد لاستغلال انشغال الناس بالحرب العالمية، للقيام بثورة كردية شاملة، وبدعم روسية الشيوعية.

ويمكن ملاحظة صدى هذا القلق في الرسالة التحذيرية الصارمة التي أرسلها كورن والس، مستشار وزارة الداخلية في الثلاثينيات في العراق والسفير البريطاني في بغداد، في أثناء حركة بارزان الثانية، إلى مصطفى البارزاني طالبا إليه إيقاف الحرب في كردستان، لأنّها تضر بمصالح بريطانيا الاستراتيجية الدولية، ووعد كورن واليس البارزاني ببذل كلّ الجهود مع الحكومة العراقية لإيجاد حلّ سلمي لمشكلة بارزان[7].

ويمكن أيضاً الاستدلال بالقلق البريطاني حول تطور الأوضاع في بارزان، والمسألة الكردية، في كتاب استقالة نوري السعيد، المقرّب جداً للإنكليز،

---

(6) F.O. 371/40038, Iraq Confidential, No. 570 February 15, 1944, Baghdad British Embassy.

(7) كوجرا، ص36-37؛ وانظر:
Borhandin Yassin. Vision or Reality, The Kurds in the Policy of the Great Powers, 1941-1947, p. 130.

الذي كتبه في حزيران عام 1933. «يجب على الحكومة أن تتروى في إدارة الأكراد في المنطقة الشمالية، خاصة إذا علمنا أنّ الفوضى ضاربة أطنابها داخل الحدود الإيرانية؛ ورؤساء العشائر هم المسيطرون على مناطقهم، وإن الحكومة الإيرانية تجاريهم وتسايرهم، وقد بلغني أنّه قد تأسست مجالس من الأكراد لتنظيم إدارة شؤونهم. فقد حشد جيش تركيا، أكثر من المعتاد، للسهر على استتباب الأمن والنظام في المناطق التركية المتاخمة لإيران والعراق. وقد قيل: إنّ الاتصالات بين الأكراد على اختلاف طبقاتهم جارية في الأيام الأخيرة وبشكل لافت. وإنّ هذه الاتصالات تسيرها وتنظمها الدول ذات الشأن[8].

إنّ المخاوف البريطانية من انتصارات البارزاني، هذه، ازدادت حين أصدر حزب هيوا في بغداد منشوراً، يشيد بثورة بارزان التي عدّها ثورة من أجل الحقوق الكردية المشروعة. ففي منتصف كانون الأول عام 1943، التقى كورن والس رئيس الوزراء العراقي، وأكّد له أنّ الثورة البارزانية أصبح لها طابع كردستاني، وأنّ هزيمة القوات العراقية في المعارك، خلال شهري تشرين الأول والثاني، تثبت أنّه من الضروري سحب القوات الحكومية من بارزان، إلى مناطق يمكن الدفاع عنها.

وقام الإنكليز بإرسال الإمدادات العسكرية، وقوات تعزيز إضافية إلى ديانة وروانـدوز، كان الهدف من هذا الإجراء حماية ضباط الارتباط الإنكليز في المنطقة، وكذلك حماية الآشوريين. كما كان المسؤولون العراقيون قلقين من أنّ استمرار المعارك في كردستان قد يحرج الحكومة ويظهرها بدور الضعيف، أمام الرأي العام العراقي. فقال أرشد العمري، وزير الخارجية، لكورن والس: إنّ الأوضاع في كردستان أصبحت «خطرة وتهدد بانقلاب عسكري ضدّ الإنكليز»[9]. وكتب سير كينهان كورن والس، في أثناء حركة بارزان الثانية، رسالة شديدة اللهجة إلى الملا مصطفى البارزان، يقول فيها:

«1 ـ لقد عبّرت، لمرات عديدة ومتكررة، في رسائلكم الموجهة إلى

(8) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص46-47.

(9) كوجرا، ص 225.

المسؤولين عن صداقتكم وثقتكم في الحكومة البريطانية. وأنّها بدورها قدّمت في جوابها النصيحة القوية بالتخلّص من أعمالكم المخلّة بالنظام، والقبول بالمضامين التي عرضتها لكم الحكومة العراقية، ولكن لم تقبلوا بهذه النصيحة، وبدلاً من ذلك فقد دأبتم على توسيع نشاطاتكم اللاقانونية.

2 ـ لقد حان الوقت لأحذّركم بأنّ هذا الوضع قد أصبح محرجاً للمجهود الحربي للحكومة البريطانية، فإذا استمررتم في نشاطاتكم الحالية فستكون الحكومة البريطانية مرغمة على اعتبار نواياكم عدوانية تجاهها. إذ سيؤدي ذلك إلى نتائج مدمّرة بالنسبة لكم... وأعتقد أنّ عرض العفو والوعود الأخرى التي قدّمتها الحكومة العراقية لكم من خلال الشيخ أحمد كانت كلها عروضاً كريمة»[10].

أجاب مصطفى البارزاني بطريقة إيجابية، وقال: «إنّه مع الحل السلمي بشرط إصدار العفو عنه، وعن المسلحين، وعن السجناء والمبعدين من العائلة البارزانية وأن يكون هو المسؤول عن إدارة منطقة البارزان». وذكر البارزاني في رسالته: «أنّه يقبل الأوامر من كورن والس، كما يقبل الطفل الأوامر من الوالد الكريم»، وهذا ما أشرنا إليه فيما سبق، وفي 29 كانون الأول بدأت الحكومة أول مفاوضات مباشرة مع مصطفى البارزاني، من خلال نوري باويل آغا. قبل البارزاني طلب الحكومة للمفاوضات وأبدى أسفه للأضرار التي لحقت بالطرفين، نتيجة المعارك.

لهذه الأسباب اقتنعت الحكومة العراقية، خاصة نوري السعيد، بأنّ الحلّ العسكري لمسألة بارزان بات مستحيلاً، وكما اقتنع البارزاني بدوره بأنّ الإنكليز هم القوة الفاعلة وراء القرار العراقي، وأنّه لا مناص من قبول الصلح مع الحكومة. ففي 15 كانون الأول عام 1943، شكّل نوري السعيد وزارة جديدة، ولم يكن من الصدفة ـ وبخلاف العرف المتبع في بغداد في إعطاء حقيبتين

(10) F.O. 371/35013 No. 1218, December 21, 1943, Baghdad; F.O. 371/40038, From Mustafa Barzani to Cornwallis, December 25, 1943.

وزاريتين فقط للكرد ـ أن تحتوي التشكيلة الوزارية الجديدة على ثلاث حقائب للكرد، هي: أحمد مختار للعدلية وعمر نظمي للداخلية، وماجد مصطفى وزير بلا حقيبة؛ ولكن وكّل إليه مسألة التعامل مع المسألة الكردية. بعد تعيينه في المنصب الجديد، حاول ماجد مصطفى التقرّب من قيادة حزب هيوا الذي كان يدعم الحركة البارزانية، وطلب إليهم إرسال ثلاثة من الأعضاء للسفر إلى بارزان، ودراسة مطالب البارزاني. واستجابة لذلك بعث البارزاني مذكرة الحقوق الكردية إلى الحكومة العراقية، والتي تضمنت:

1 ـ تشكيل ولاية كردستان من الألوية الكردية، (كركوك، سليمانية، أربيل. وأقضية الموصل الكردية) وتدار ولاية كردستان من قبل وزير كردي.

2 ـ تعيين معاون وزير كردي لكل وزارة عراقية.

3 ـ تكون اللغة الكردية لغة الإدارة والتعليم في المنطقة الكردية.

4 ـ تبقى مسائل الدفاع والشؤون العسكرية والمالية والعلاقات الخارجية من اختصاص السلطة المركزية.

5 ـ إعادة المبعدين وإعطاء التعويضات للمتضررين، وإطلاق سراح السجناء وإصدار العفو العام[11].

وفي 7 كانون الثاني 1944، وصل ماجد مصطفى إلى بارزان، وتباحث مع البارزاني في المطالب الكردية، المتضمنة في مذكرة البارزاني وجرى الاتفاق على تعيين موظفين نـزيهين في المنطقة الكردية، وبناء الطرق وفتح المدارس، وإعادة الشيخ أحمد إلى بارزان. وقدّم ماجد مصطفى إلى الحكومة العراقية والسفير البريطاني التقرير التالي، في 18 كانون الثاني عام 1944، عن الأوضاع في بارزان. ننشر هنا نص التقرير:

1 ـ «ألفت نظركم إلى برقيتي رقم 74 والمؤرخة 27/ 1/ 1944، يشرفني أن ألحق طياً ترجمة التقرير المعدّ من قبل ماجد مصطفى للحكومة حول الوضع في البارزان، وقد ترك نسخة منها عندي.

(11) أردلان. **بارزان ونهينيه** كانى، (به غدا، جابخانه ى مه عارف)، ص33.

2 ـ وقد أخبرني ماجد مصطفى أنّ الحكومة وافقت على التوصيات، لتحسين الأوضاع الموجودة في التقرير، خاصة النقاط الأساسية منها، وأنّه حاضر شخصياً أن يذهب إلى المنطقة الشمالية بعد عدّة أيام، وذلك لإعطاء الرعاية الشخصية، لمسألة تنفيذ التوصيات المذكورة.

3 ـ إنّ إصدار العفو لأنصار ملا مصطفى، المسألة المعقدة نوعاً ما، ومسألة إعادة الأسلحة التي أخذت من قوات الشرطة المذكورة في الفقرة ـ أ ـ من تقرير الوزير قد تركت معلقة لحلّها في المستقبل، وهو واثق بأنّه يستطيع إعادة نسبة كبيرة من الأسلحة التي وقعت بيد أفراد القبائل، وأنّه يدرس ملفات الرؤساء الكرد بكلّ جدية، لينظر وبعين إيجابية إلى ملف كلّ واحد منهم، حتى يستطيع مساعدتهم.

4 ـ وفي الوقت نفسه، يعطي الوزير (ماجد مصطفى ـ المؤلف) اهتماماً جدياً بالسبل الكفيلة لتطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الكردية، ولأجل ذلك يجري حالياً مفاوضات واستشارات مع النواب الكرد، ومستشار وزارة الداخلية، المستشار السياسي (البريطاني ـ المؤلف) وكلّ ذوي الخبرة للاطّلاع على القضية الكردية.

5 ـ إذا سمحت له الظروف المتقلبة في الوضع السياسي العراقي، أن يبقى لفترة طويلة في منصبه؛ آملاً أن تحقّق جهوده قدراً من النجاح.

6 ـ أرسل نسخة من التقرير إلى وزير الدولة المقيم في الشرق الأوسط، قاهرة.

النسخة المترجمة من تقرير الوزير ماجد مصطفى
إلى مجلس الوزراء
«قضية بارزان»

وقد سبق أن أعطيت مجلس الوزراء شفهياً نتيجة التحركات التي قمت بها، وآرائي حول أحسن السبل لمعالجة قضية بارزان، وفي التقرير الشفهي الذي أعطيت، بيّنت أنّ هذا التقرير لم يتطرق إلى جميع المشاكل والمسائل المتعلقة بقضية الشمال، والتي يجب أن توضع لها حلول. كذلك فإنّ هذا التقرير يختص بقضية بارزان. وإذا استدعى الأمر فبإمكاني أن أقدّم في وقت لاحق تقريراً يتناول الجوانب الأخرى من قضية الشمال.

تفيد المعلومات الموجودة لدى الدوائر الرسمية، وتلك التي حصلنا عليها من الأشخاص المعنيين بقضية بارزان، أنّ القضية برزت وتطورت إلى الشكل التالي:

1 ـ بعد انتهاء ثورة البارزان الأولى، نُقل ملا مصطفى البارزاني ورؤساء البارزانيين الآخرين إلى الإقامة في السليمانية، وفي أثناء إقامتهم في السليمانية كانوا يعيشون في ظروف صعبة، إلى درجة أنّ الحكومة شعرت بضرورة تحسين حالتهم هناك، ونظراً لقلة المخصص الشهري المقطوع لهم، وارتفاع مصاريف المعيشة، كان ملا مصطفى وأصحابه في فقر مدقع. ولكن الحكومة أخفقت في تحسين مستواهم المعيشي. وصل كلّ من أعضاء الحكومة والناس الذين كانوا على اتصال بالبارزانيين إلى قناعة، مفادها أنّ الفقر والمشاكل المالية قد تدفع البارزانيين إلى ارتكاب أعمال إجرامية. وأنّ لملا مصطفى البارزاني مجموعة من التصريحات التي جاءت في عدّة مناسبات، وكذلك الرسائل التي كتبها، والتقارير التي بعث بها الآخرون تؤكّد، جميعها، تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبارزانيين. وكان من المتوقع أنّه في حالة عدم استجابة الحكومة لطلبات الإغاثة من مصطفى البارزاني، سيدفع الأخير بالتأكيد إلى محاولة الهروب. ولكن الخوف من الحكومة وعدم وجود قناعة كاملة عنده بأنّه سيتوفق في مسعاه، ضدّ الحكومة المركزية، ومعارضة إخوانه له كانت من العوامل الأساسية التي حالت دون قيام ملا مصطفى بعمل مناهض لفترة ضدّ الحكومة. ولكن سوء الإدارة مصحوبة بالعوامل التي أشرنا إليها دفعت العديد، من ضمنهم الملا مصطفى، إلى أخذ الأمور بأيديهم. وبعد الشعور بنوع من الطمأنينة بأنّ خطة هروبه ستنجح وشعوره باليأس من إقدام الحكومة على أيّ عمل، لتغيير الظروف الصعبة التي كان البارزانيون يعيشون فيها، كلّ هذا دفع ملا مصطفى البارزاني إلى الهروب.

2 ـ وبعد فترة وجيزة من هروبه من منفاه في السليمانية، استطاع مصطفى البارزاني الوصول إلى منطقة بارزان. وحاول، فترة من الزمن، التنقل في المنطقة متفادياً المواجهات العسكرية، ومحاولاً الاتصال بمسؤولي الدولة في المنطقة، من أجل تحقيق المطالب نفسها التي كان يسعى إليها في السليمانية. وفي هذه الأثناء هدّد مصطفى

البارزاني في غير مناسبة، أنّه في حالة عدم قبول الحكومة رفع المظالم والاستجابة لمطالبه، فإنّه سيضطر لتكوين قوة عسكرية مسلحة، وما سيترتب على ذلك من الضرر.

3 ـ إنّ عدم قدرة السلطات المحلية العسكرية والإدارية في أربيل والموصل على فهم أبعاد الموقف دفعهم إلى تجاهل المسألة وعدم إعطاء أيّة أهمية لها، كذلك لم يتخذوا أيّة إجراءات احتياطية، للقضاء على حركة مصطفى البارزاني من قبل أن تكبر وتأخذ أبعاداً جدية. وكذلك فشلت السلطات الإدارية في استيعاب العوامل التي استفاد منها البارزاني لتقوية حركته، خاصة مسألة عدم رضى الناس من الحكومة واستيائهم من تصرفات ومواقف المسؤولين. ورفعت ذلك من مكانة البارزاني بين الناس في المنطقة، وأكسبته التأييد العام هناك. وتبين لي أنّ متصرف الموصل طيلة خدمته، كمتصرف في اللواء، وخلال مراحل العمليات العسكرية المختلفة، لم يقم ولو بزيارة إلى منطقة بارزان، والشيء نفسه يقال عن متصرف أربيل. ومن الطبيعي أن يحدو المسؤولون الإداريون الآخرون والشرطة حذو المتصرفين. واكتشفت أمراً غريباً كما يبدو، وهو أنّ كميات الحنطة التي أعطيت لأهالي القرى الجبلية، كمساعدات للطعام والزراعة، ظلت في مخازنها، ولم توزع لهم، في وقت كان من الممكن استخدام هذا الدعم الحكومي كسلاح لكسب ودّ القبائل، وعزلهم عن الثورة. وعرفت فيما بعد، أنّ المساعدات الحكومية من الحنطة والسكر، لم تصل للناس المستحقين، وأنّ مجموعة صغيرة من ذوي الشأن، وذوي العلاقة بالمسؤولين، هم الذين وصلهم هذا الدعم فقط. إنّني لا أذكر هذه الحقائق من أجل النيل من أحد، وإنما لأؤكد أنّ هناك إهمالاً من قبل المسؤولين في مستوى أقضية وألوية، في المسائل الإدارية الخاصة بالدولة، وفي مراقبة تصرفات المسؤولين المعنيين في المسائل المتعلقة بالظروف المعيشية للناس. وهناك عوامل أخرى بالإضافة إلى إعلام ملا مصطفى، والتي ساعدت على زيادة أنصاره وإدامة الثورة، لذلك فشلت الشرطة المحلية في إثبات وجودها في أعين الناس.

4 ـ ولم تستطع الحكومة المركزية في أثناء بدء الحركة البارزانية، وفي مراحل تطورها تأسيس مركز قيادة موحدة للقوة المكلفة للتصدي لها، لذلك كان هناك فوضى في التصورات والإجراءات المتخذة لقمع الحركة البارزانية.

5 ـ باختصار إنّ الوضع في الشمال، وفي منطقة بارزان بالتحديد، سيء. وإنّ ذلك نتيجة لسوء تصرفات المسؤولين الحكوميين وموظفي الدولة في الألوية وفي مقرات القيادة. لذلك من صالح الحكومة أن تعالج المسألة بتفادي الأخطاء، وأن تصحح ما وقعت فيه من الأخطاء، وأن تتوجّه إلى المنطقة الكردية توجّهاً إصلاحياً سليماً، حتى لا تبقى هناك الظروف الصعبة التي تجبرهم على تقديم التضحيات المادية والمعنوية الكبيرة للثورة، ضدّ الحكومة. وقبل أن أقدّم توصياتي لكيفية حلّ المسألة البارزانية أحب أن أعطي الحكومة ملخصاً دقيقاً حول الوضع في منطقة بارزان:

(أ) إنّ القرى خالية من ساكنيها، وإنّ قسماً منها مدمّر.

(ب) ليس هناك أيّ أثر للزراعة في المنطقة كلها.

(ج) ينتشر الجوع والحرمان وبدرجة مروعة بين أهالي المنطقة.

(د) دمّرت جميع وسائل الاتصالات والطرق في المنطقة، وكذلك دمرت جميع المباني الحكومية، وإن الأبنية غير المدمرة الوحيدة الباقية في المنطقة هي تلك التي تسكنها القوات الحكومية.

(هـ) هناك تعاطف مع الرؤساء المنفيين. وإنّ هذا العطف والتأييد لهؤلاء المنفيين هو العامل الأساسي الذي دفع القبائل بأن يلتفوا حول زعامة ملا مصطفى البارزاني.

(و) يشتكي المواطنون من مسائل عدّة، وإنّ هناك دوماً الإشارة إلى الأخطاء العديدة للمسؤولين الحكوميين، وكيفية معالجتهم للأمور في المنطقة.

(ز) التقيت ملا مصطفى البارزاني ورأيت كيف يؤيده رؤساء العشائر في المنطقة. وأنّ هؤلاء جميعاً مصرون على عدم إلقاء السلاح، وذلك لما لقوا من تبعات سوء الإدارة، وليس لهم الثقة بالحكومة؛ وذلك لوجود سجل كبير من خرق الوعود لدى المسؤولين الحكوميين. قالوا بأنّهم اختاروا هذا الخيار الصعب (خيار المقاومة المسلحة ـ المؤلف) وذلك؛ لأنّ الحكومة أجبرتهم، وأكّدوا لي إخلاصهم، والطاعة للعرش، وللحكومة واستعدادهم لخدمة الاثنين بكل صدق وقالوا: «إنّهم يضعون مستقبلهم وحياتهم رهن أوامر الحكومة وعدالتها». أعطيت لهم الوعد بأنّهم في حالة تسليم أنفسهم، بأنّ كلّ الأمور ستكون بخير. لذلك، فقد ذهبوا إلى حامية ميركه سور، وسلموا أنفسهم هناك، وهذا ما سبق أن نقلته لهم شفهياً. وبعدها طلبت إلى البارزانيين تطبيق الشروط التالية:

أولاً: التخلي عن المواجهات العسكرية، ورفع الحصار عن جميع الحاميات ونقاط السيطرة العسكرية.

ثانياً: إعطاء المساعدة الفورية للسلطات المحلية من أجل تصليح الطرق وإعادة خطوط الهاتف إلى المنطقة.

ثالثاً: يجب عودة القرويين وعوائلهم وحيواناتهم إلى قراهم، والانشغال بأشغالهم العادية.

رابعاً: يجب بناء علاقات جيدة مع ضباط الجيش والمسؤولين الحكوميين في المنطقة.

خامساً: يجب أن يساعد سكان المنطقة السلطات الحكومية لإعادة بناء النقاط العسكرية، وبالسرعة الممكنة، حسب ما تقتضيه الحاجة.

سادساً: على مصطفى البارزاني أن يبتعد من مناطق العمليات العسكرية ويمارس حياته وعمله اليومي وبكل هدوء، وأن يمتنع من التدخل في الأمور التي لا تعنيه كشخص عادي، وأن يتوجه فوراً إلى بغداد، ويقدم الطاعة لسعادة الوصي على العرش شخصياً، حالما أستطيع أن أحصل على رضا الوصي على العرش لاتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا الغرض.

وأرسلت ثلاثة من الضباط المنتمين أصلاً إلى القبائل الكردية في المنطقة، ليراقبوا سير الأحداث، ويكتبوا لي تقارير حتى تتخذ الوزارة قراراً. استناداً إلى المعلومات الواردة إلينا حتى هذا الوقت لم يخترق أيّ شرط من شروط الاتفاقية، ولم يتخذ أي إجراء خلافاً لما اتفقنا عليه، ومن المحتمل أن نواجه في المستقبل بعض الصعوبات. ولكن رغم ذلك، أعتقد أنّ من الممكن تجاوز جميع العراقيل وسيادة السلام والاستقرار في المنطقة إذا كان هناك اهتمام ومراعاة لما أبديته من الملاحظات، وتنفيذ التوصيات التالية التي أضعها بين أيديكم.

توصيات لتحسين الأوضاع

قد يقترح بعضهم أنّ اتخاذ الإجراءات التأديبية في المنطقة من قبل معاقبة الرؤساء المسؤولين بالغرامات المالية، وإعادة الأمن وسيطرة الحكومة بالقوة إلى المنطقة، يكون من المفيد لتحسين صورة الحكومة في أذهان الناس. إنّ الإجراءات من هذا القبيل قد يغرّني أيضاً لأوّل وهلة، ولكن نظرة متفحصة إلى الظروف السائدة في المنطقة، تدفعني إلى أن أكون ضدّ اتخاذ هذه الإجراءات من حيث المبدأ. ويجب أن تأخذ في الحسبان مسائل أخرى من قبيل الطبيعة الجبلية الوعرة، وعدم إمكانية تحقيق الأهداف الحكومية من خلال استخدام القوة، وعدم وجود القوة العسكرية الكافية لتحقيق المهام العسكرية، وكثرة عدد المتمردين المتمركزين في المنطقة، ووجود القيادة الموحدة والاندفاع القوي والاستعداد للمقاومة؛ خاصة في هذه الأيام، حيث ترك المتمردون قراهم استعداداً للمعارك. قد يقترح بعضهم أنّه من الممكن تأخير العمليات العسكرية إلى فصل الربيع، حيث يكون الطقس أكثر ملاءمة للقيام بالعملية العسكرية. أعتقد أنّ فكرة كهذه تعقّد الأمور أكثر مما تسهّله؛ لأنّ ذلك يمكّن القبائل المتمردة من إيجاد الأكل والمأوى المضمون، في ظلّ أحوال جوية أكثر ملاءمة لهم. أضف إلى ذلك أنّ تأخير العمليات العسكرية، يعطي المتمردين فرصة لإمكانية زيادة عددهم وتوسيع نطاق التمرد. وقد تظهر تعقيدات أخرى في المسألة.

لهذه الأسباب أقترح القيام بالإجراءات التالية:

(أ) إطلاق سراح رؤساء البارزانيين المنفيين، رغماً عن حركة التمرد والظروف الحالية. إنّ عملاً كهذا سيكون لصالح الحكومة لسببين:

أولاً: سيخلق ذلك نوعاً من البلبلة داخل حركة التمرد، وسيؤثر بطريقة سلبية في وضع قيادة التمرد. لأنّه أساساً ليس هناك الانسجام التام بين الأخوة ملا مصطفى، وشيخ أحمد، وصديق بابو. فرغم أنّ ملا مصطفى يدّعي دوماً أنّه يحارب لدعم موقف أخويه، إلا أنّه هناك دائماً خلاف في التصورات، وكلّ من هؤلاء الإخوة يحاول أن يفرض زعامته الفردية المطلقة.

ثانياً: في حالة عودة رؤساء القبائل المنفيين، ستفقد حركة التمرد الغاية من وجودها.

بالإسراع في إعادة المؤسسات الحكومية المدنية إلى المنطقة، المتأثرة بحركة التمرد وتعيين المسؤولين الأكفاء فيها، ستتمكّن الحكومة من الاتصال برؤساء القبائل الذين لا يكنّون الولاء لشيخ البارزان. وهذا ما سيتمخّض عنه حتماً التقليل من نفوذ شيخ بارزان.

(ب) تسخير المبالغ المالية اللازمة، مع تيسير سبل صرفها لإعادة خطوط الهاتف المقطوعة، وكذلك تصليح الطرق المدمرة، ونصب خط الاتصالات التلفونية، وفتح طرق لربط بله بالعمادية وعقرة، ووضع نقاط السيطرة العسكرية على طول هذه الطرق، لضمان السيطرة الحكومية وربط سكان المنطقة بالمدن الكبيرة. على الحكومة أن تعتمد على العمالة المتوافرة في المنطقة، في بناء الطرق وإعمار المنطقة، حتى يشعر سكان المنطقة بأنّ من صالحهم مادياً وجود السلطة الحكومية في منطقتهم.

(ت) يجب إيصال المواد الغذائية المخصصة لأهل المنطقة، بطريقة سريعة وكفوءة، إما مجاناً أو بكلفة قليلة؛ ومن الضروري زيادة كمية الحصة الحالية، وذلك لإشعار سكان المنطقة بأنّ وجود الحكومة بينهم هي مسألة مفيدة لهم.

(ج) لو جرى اتخاذ الإجراءات المذكورة، وتصرّف المسؤولون بصورة جيدة، وذلك من خلال تطبيق العدالة والتواصل مباشرة مع سكان المنطقة، فتستطيع الإدارة المحلية السيطرة على المنطقة، وملاحقة المذنبين، وجمع السلاح من القرويين، ويكون بإمكانها إبعاد الأشخاص الذين يعكرون أجواء السلام والاستقرار عن المنطقة، إما لفترة محدودة، أو بصورة دائمة.

(د) الطلب إلى ملا مصطفى زيارة بغداد، لتسليم نفسه إلى الوصي على العرش، والحصول على الموافقة المسبقة من الأخير، لقبول استقبال مصطفى البارزاني. وبعد فترة وجيزة يرجى السماح لملا مصطفى البارزاني بالعودة إلى الشمال؛ وذلك لإزالة الشبهات الموجودة في أذهان الناس في المنطقة، عن عدم قيام الحكومة بالوفاء بعهودها والتزاماتها تجاههم.

إنّني على ثقة، أنّه، إذا لم تؤدّ هذه الاقتراحات إلى تحقيق أهدافنا كاملة في الأمد القصير، فإنّها ستساعد حتماً على تمكين الحكومة من اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحطيم

روح التمرد، من جانب، وتسهيل إقامة إدارة عادلة ونظامية في المنطقة، من جانب آخر، إنّ تنفيذ التوصيات المذكورة ستؤدّي في خاتمة المطاف إلى حصر الثورة في منطقة محدودة، ويمكّننا من ضمان دعم المناطق الأخرى المجاورة لها.

ماجد مصطفى
وزير بلا حقيبة
18/كانون الثاني/1944

■ ■ ■

ولكن في 25 كانون الثاني 1944 أصدرت الحكومة (في غياب نوري السعيد الذي كان في الخارج) قراراً بصدد المسألة الكردية، والتي احتوت على النقاط التالية:

1 ـ تنسيب عناصر جديدة ونزيهة، للأجهزة الإدارية في أقضية الزيبار وروانـدوز وعمادية.

2 ـ القيام بتأسيس ما يلزم، من مخافر الشرطة، في المناطق الحدودية.

3 ـ إنشاء الطرق العامة، في منطقة بارزان.

4 ـ إبعاد ملا مصطفى، وإسكانه في بيران في منطقة بشدر.

5 ـ إعادة الشيوخ البارزانيين المبعدين من منطقة بارزان، وقبول حضور ملا مصطفى البارزاني إلى بغداد، وطلب الدخالة من الحكومة العراقية.

6 ـ استرداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية التي وقعت بيد البارزانيين.

7 ـ الموافقة على مبدأ استصدار العفو العام، عن العصابات البارزانية، باستثناء أفراد القوات المسلحة، الملتحقين بهم.

كما وافقت الحكومة العراقية على اقتراح من ماجد مصطفى بالاستعانة بخدمات مجموعة من الضباط الكرد، في الجيش العراقي من أجل تعيينهم في المنطقة الكردية، كضباط الارتباط مع العشائر الكردية[12].

(12) محمد، سعاد رؤوف شير. **نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**، بغداد، ص190-191.

يبدي الأستاذ مسعود البارزاني اندهاشه لقرار الحكومة المذكور، بصدد المسألة البارزانية. ويضيف قائلاً: «لا أدري هل إنّ ماجداً نقل هذه القرارات بأمانة إلى البارزاني وإلى (هيوا)، أم لا؟ ذلك لأنّها لا تتفق والنقاط التي سلّمها البارزاني إلى ماجد»[13].

إنّ هذا السؤال الذي يسأله مسعود البارزاني هو تشكيك صريح في مصداقية الوزير ماجد مصطفى، كوسيط بين البارزاني والحكومة. في الحقيقة إنّ التقرير الذي رفعه ماجد مصطفى عن الأوضاع في كردستان (المنشور آنفاً) والذي أصبح أساساً لقرار الحكومة في 25 كانون الثاني 1944، يحتوي على أمور لم يرد ذكرها في المصادر الكردية، عن مباحثات ماجد مصطفى والبارزاني. وهناك فجوة واسعة لما يذكره الأستاذ مسعود عن أبيه، عن محتوى اللقاء وعمّا يورده ماجد في تقريره عن اللقاء نفسه. فالأخير لا يذكر في تقريره شيئاً عن المطالب الكردية التي قدمها له كلّ من البارزاني وهيوا، كما يحتوي التقرير على بنود لم يوافق عليها البارزاني، مثل نفي البارزاني إلى خارج بارزان. ليس من المعقول أن يوافق البارزاني، وهو المنتصر في جبهات المعارك، على شروط مذلة كهذه.

في الحقيقة يذكر الدكتور برهان الدين ياسين نقلاً عن الدبلوماسين الإنكليز في بغداد، أنّه في نيسان عام 1944 يقوم أدموندز بصياغة مسودة لحل المسألة البارزانية، وتتضمن تلك المسودة عدّة شروط، أهمها استعداد البارزاني لترك منطقة بارزان، وقيام البارزاني ورجاله بتسليم أنفسهم للحكومة بدون قيد أو شرط، وإعادة جميع الأسلحة والعتاد للحكومة، وستنظر الحكومة بالمقابل إلى مسألة إعادة الأموال المحجوزة للبارزانيين، وإصدار قانون عفو عام لرجال البارزاني، بشرط ألاّ يشمل هذا العفو مراتب الجيش والشرطة الذين التحقوا بالثورة في بارزان. رفض البارزاني هذا المشروع بشدة، وقال بأنّه: «يفضّل الموت على هذه الشروط»[14].

---

(13) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص 43.

(14) Vision or Reality, P. 126.

إنّ هذه البنود هي شبيهة جداً بمحتوى التقرير الذي أعدّه ماجد مصطفى، وبيان 25 كانون الثاني الذي رفضه البارزاني؛ لهذه الأسباب فإنّ السؤال الذي سأله الأستاذ مسعود البارزاني، حول مدى أمانة ماجد مصطفى وصدقه، هو سؤال مشروع.

هناك شبه إجماع في المصادر الكردية على عدم إخلاص ماجد مصطفى للأهداف القومية الكردية، وفي تعامله مع البارزاني، بالتحديد، في أثناء حركة بارزان الثانية. وحتى مصطفى البارزاني شخصياً يحذر ماجد مصطفى، بطريقة غير مباشرة، من مغبة التلاعب بالحقوق الكردية، من أجل تحقيق مصالح شخصية. فيسأل ماجد مصطفى البارزاني؛ لماذا أطلق اسم «جاش بوليس» على المرتزقة الكرد؟ ويرد البارزاني؛ لأنّ هؤلاء سمحوا لأنفسهم بأن يكونوا في خدمة أعداء الكرد. ويضيف البارزاني إذا لم يخلص ماجد للحقوق الكردية، فيسميه «جاش وزير» (الوزير المرتزق)[15].

وينقل معروف جياووك، النيابي والناشط السياسي القومي الكردي في الثلاثينيات والأربعينيات، عن الشيخ محمود، وصفه لماجد مصطفى أنّه سياسي مخادع ويشبهه بجده الذي قطع لسانه في السليمانية، لإيقافه عن نشر النفاق والتفرقة بين الناس هناك ويضيف جياووك، كان ماجد يعرف جيداً بأنّه مشتبه به في الأوساط الكردية، بكونه عميلاً للإنكليز. فقبل سفره إلى كردستان، حاول ماجد التقرب إلى هيوا دفعاً لتهمة الخيانة عن نفسه[16].

إنّ مسألة انتماء ماجد مصطفى إلى حزب هيوا هي مسألة مثيرة للجدل، في المصادر الكردية. فيذكر صالح الحيدري (أحد أعضاء هيوا) في مذكراته كون ماجد أحد أعضاء هيوا[17]. وتذكر الأستاذة الدكتورة باكزة رفيق حلمي طرفاً من الحوار الذي جرى بين أبيها (رفيق حلمي)، أحد مؤسسي حزب هيوا ورئيسه، وماجد مصطفى في فترة حركة بارزان الثانية:

---

(15) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص 39.

(16) مأساة بارزان، ص 128.

(17) حمدي، وليد. **الكرد**، ص 243.

حين رأى الإنكليز بأنّ هيوا تدعم حركة بارزان، لتحويله من حركة عشائرية إلى حركة قومية، حاول الإنكليز تقريب ماجد مصطفى، رفيق نضال رفيق حلمي، وكان الهدف أيضاً القضاء على الصلة التي كانت موجودة بين هيوا والبارزاني. ففي البداية طلب ماجد مصطفى إلى رفيق حلمي الانضمام إلى هيوا. وبالمقابل يقوم ماجد مصطفى بالتوسط لدى الحكومة لتعيين رفيق حلمي وزيراً، فردّ عليه الأخير: «رأيت وسمعت منك الكثير من الأكاذيب، وهذه واحدة منها... وأضرّ ماجد كثيراً بوحدة هيوا...»[18].

ويؤكد أردلان هذه الحقيقة قائلاً: «بأنّ ماجد مصطفى مكّار، وذو لسان سلس وأنّه محترف للكذب والخديعة. حاول بمختلف الحيل والذرائع التسلل إلى هيوا وخداعهم بكونه مخلصاً للكرد»[19]. ويصرّح نوري شاويس، الذي كان هو الآخر عضواً ومؤسساً في هيوا، في لقاء له مع الباحث كريس كوجرا بكون ماجد مصطفى «عميلاً للإنكليز»[20].

ولكن رغم عدم ثقة هيوا بماجد مصطفى، فإنّها لم تمانع في السماح للضباط الكرد الأعضاء في هيوا بالعمل معه في لجنة الارتباط التي عينتها الحكومة باقتراح من ماجد مصطفى. من الجدير بالذكر أنّ نظام الارتباط الذي أوجده ماجد مصطفى، كان تقليداً للنظام البريطاني الإداري في العراق الذي استند على تعيين ضباط الإنكليز في العراق، في مهام إدارية. وكان هؤلاء الضباط يقومون أيام الانتداب بالمهام التي يقوم بها القائمقام، ومدير الناحية. كان ماجد مصطفى يسعى لاستخدام لجنة الارتباط كوسيلة لعزل العشائر عن مصطفى البارزاني، بينما كانت هيوا تعتقد أنّ وجود الضباط من أعضائها، في وسط العشائر، ستساهم في رفع الشعور القومي في وسط العشيرة[21].

ولكن المصادر البريطانية تقدّم صورة مختلفة عن ماجد مصطفى، فيقول

---

(18) حليم، باكزة رفيق. «**يادى سه د ساله ى له دايكبوونى ماموستاى كورديه تى ره فيق حلمي**»، رابوون، زماره 26، 1999، ص 34.

(19) بارزان وه نهينيه كانى، ص 32.

(20) ميزووى كورد دا، ص 226.)

(21) ميزووى كورد، ص 226.

مكدّول: كانت مشكلة ماجد مصطفى هي مشكلة كلّ وسيط يحاول أن يرضي الطرفين حتى ينال ثقتهما. ويبدو أنّ ماجداً قد أخفق في نيل ثقة أيّ من الطرفين. فاعتبرته الأطراف الكردية عميلاً للحكومة والإنكليز، ففي حين اعتبره معظم الوزراء من العرب في حكومة نوري السعيد، بكونه عضواً في هيوا، ويستغل منصبه لتشجيع النعرة القومية الكردية[22].

يقول كورن واليس، بأنّ ماجد مصطفى دبلوماسي ممتاز، ولو أعطي الوقت والصلاحية الكافية لاستطاع أن يحقق سلاماً حقيقياً في كردستان. وينقل كولونيل ميد، معاون المستشار السياسي في الموصل؛ هذا الحوار الذي جرى بين ماجد مصطفى ونوري السعيد، في أثناء زيارة مشتركة لهما إلى كردستان في نيسان عام 1944:

نوري: هل من الممكن أن تبقى هنا وتحاول جمع السلاح من جماعة ملا مصطفى؟

ماجد: كيف يمكن لي أن أحقق ذلك، في وقت لا ألمس فيه وجود رغبة من طرف الحكومة للاستجابة لشكاوى الكرد ككل؟

نوري: إنّ ذلك لا يرتبط بالمسألة بأيّة صلة، وعلى كلّ حال، لا يمكن البت فيه هنا.

ماجد: أختلف معكم، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ بعض المبادرات إذا أردنا خلق شعور إيجابي تجاه الحكومة في المنطقة.

نوري: أكرر، لا أستطيع أن أقدم على أيّ إجراء من هذا القبيل، وأنا في الموصل، ولكن أعتقد أنّه لا زال بإمكانك تحسين الظروف هنا كثيراً في الحديث مع ملا مصطفى.

ماجد: كيف تعتقد يكون ذلك بإمكاني في وقت أقدمت فيه حديثاً على نقل 30 أو 40 ضابطاً، من المنطقة لا لذنب إلا لكونهم من الكرد.

نوري: ليس لذلك أيّة علاقة بالموضوع الذي نحن بصدده.

---

(22) A modern History of Kurds (London: I. B. Tauris Publishers, 1997), p. 291.

ماجد: أنتم مخطئون في ذلك بالذات، لأنّ عملية نقل الضباط الكرد ترك انطباعاً سيئاً جداً، ويساهم ذلك في تكوين شعور عند الكرد بأنّ الحكومة تمارس التمييز ضدهم، وتسيء معاملتهم.

نوري: أنا لست مستعداً لأن أتدخل هنا، وأثير عدم رضا الجيش، حتى أرضي ملا مصطفى.

ماجد: لن يطلب ذلك منك أحد، فإذا كنت غير مستعد لأن تقرّ بأنّ هذا التصرف والتصرفات المماثلة ستخلق انطباعاً سيئا هنا بين الكرد، فلما تسألني، إذن، مساعدتك لحل المسألة، قل لي ماذا قدمت حتى الآن للكرد؟ هل ممكن أن تذكر مشروعاً زراعياً للري واحداً، والذي يكلف 15 ديناراً عراقياً، والذي بنيته للكرد؟

نوري: وهل اقترح لي أحد شيء من هذا القبيل؟

ماجد: ليس هذا هو القصد. أنا فقط أردت أن أبيّن لك أنّ الحكومة لم تقدم على شيء، حتى تخلق شعوراً لدى الكرد بأنّ الحكومة لها مواقف ودية تجاههم، وتهتم بهم وأنّ عددا قليلاً جداً من الكرد لهم الفرصة، للحصول على التعليم العالي، أليس كذلك؟ وحتى هؤلاء يكملون دراستهم، في ظروف قاهرة جداً. وكما لم يرسل طلبة الكرد في بعثات دراسية.

وهناك قال رئيس الوزراء: إنّه لا يعتقد بأنّ هناك استفادة من الاستمرار في الحديث؛ لأنّ النقاش مستند إلى أسس غير مجدية، وأضاف بأنّ الحكومة لها نواقص كثيرة. إنّ الحكومة ارتكبت الكثير من الحماقات، وليس عندي أدنى شك في أنّها سترتكب العديد في المستقبل.

وقال رئيس الوزراء: إنّه شخصياً عانى أكثر من أيّ شخص في العراق إهانات الآخرين، ولكن ذلك لم يثنه عن عزمه في بذل قصارى جهده في ضوء الفرص المتاحة. وعاتب رئيس الوزراء ماجداً على استسلامه بهذه البساطة للنقد. واقترح عليه أن يترك النقد الموجّه إليه جانباً، ويواصل العمل في ملف بارزان بزيارة ملا مصطفى البارزاني، ويحاول أن يصل معه إلى نتيجة. وقال عليه فقط المحاولة، وحتى إذا فشل مجهوده، فإنّه سيترك انطباعاً جيداً عند

المعنيين لأنه حاول، وكذلك إذا لم يستجب ملا مصطفى فإن الحكومة ستحمله المسؤولية في عدم استجابته للمساعي الحكومية. وافق ماجد على البقاء في الموصل، ووضع خطة العمل للإجراءات، التي كان هو بصددها[23].

إنّ هذا الحوار له مدلول واضح، وهو أنّ ماجد مصطفى لم يكن عميلاً لا للإنكليز ولا للحكومة العراقية، وإنما كان يريد تحقيق الأماني القومية الكردية من خلال العمل ضمن الجهاز الحكومي العراقي، وربط كردستان بالعراق، وتحقيق مشاريع تنموية فيها، والإقدام على جملة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي تحافظ على الهوية القومية الكردية، وتخلق في الوقت نفسه شعور الانتماء للعراق. وإنّ مثل ماجد مصطفى هنا كمثل زميله سعيد قزاز ومحمد أمين زكي وتوفيق وهبي وغيرهم من السياسيين الكرد، في العهد الملكي الذين يسميهم الأستاذ (جمال نه بز) بـ: «البرجوازية الكردية الصغيرة» والذين كانوا يعتقدون أنّ تعاونهم مع الإنكليز والعمل ضمن مؤسسات الدولة العراقية المدعومة، من قبل الإنكليز، سيضمنان حقوقهم القومية، ومن الممكن حلّ المسألة الكردية ضمن الدولة القومية العراقية[24].

لنعد إلى سرد الأحداث، حيث جرى إصدار قرار 25 كانون الثاني 1944، ورغم عدم رضى الكرد عن جملة من الإجراءات والوعود للتخفيف من حدة الأزمة الكردية، فقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة الارتباط من الضباط الكرد الأعضاء في هيوا، على الشكل التالي:

---

(23) F. O. 371/ 40038 نسخة إلى رئاسة مكتب المستشار السياسي، المنطقة الشمالية، الموصل، د. أيم. 15/ 11316/ مارس 1944، كولونيل ميد.

(24) جه مال نه بز، كوفارى ز كاف نايديولوجى هورده بورجوازى روشنبيرى ناسيونالست له كوردستاندا.

اسم الضباط	المنطقة
اللواء بهاء الدين شيخ نوري	السليمانية
العقيد أمين رواندوزي	رواندوز
النقيب سيد عزيز سيد عبد الله	ميركه سور
النقيب ميرحاج أحمد	عقرة
النقيب مصطفى خوشناو	بارزان
لرائد عزت عبد العزيز	بله

كما شرعت الحكومة بتجهيز المنطقة الكردية، خاصة بارزان، بالحاجيات الضرورية التي كانت محرومة منها، وخصوصاً المواد الغذائية والأقمشة وقامت ببعض إجراءات إصلاحية لتحسين الإدارة، ونقل قسم من الموظفين الذين، عرفوا بالفساد والرشوة. وفي مارس زار نوري السعيد برفقة ماجد مصطفى كردستان، وعقد اجتماعات عديدة مع وجهاء الكرد ورؤسائهم وشيوخهم، ووعد بتحقيق جميع الحقوق القومية الكردية في إطار العراق الموحّد، وأكّد أنّه يحمل مشاعر جيدة تجاه الكرد؛ لأنّ والدته كانت كردية.

ولكن الانفراج كان لفترة قليلة، وسرعان ما جوبهت جهود نوري السعيد بعدّة عراقيل. فشهدت الفترة من مارس 1944 إلى مارس 1945، حالة من اللاحرب واللاسلم، واتهم كلّ طرف الآخر بعدم الجدية في نيته للسلام. ولكن هناك عدّة عوامل دفعت الطرفين باتجاه الحرب. ويمكن أن نوجز تلك العوامل بـ: الطبيعة الغامضة للقرار الصادر في 25 كانون الثاني، ومسألة الصعوبة في تطبيقه، وعدم وجود الثقة بين الكرد والحكومة المركزية، وعدم وجود وحدة في الصف الكردي. ومعارضة القسم الأكبر من الوزراء العراقيين العرب، وقادة الجيش لإعطاء أيّة حقوق قومية للكرد. وأخيراً رغبة بريطانيا بإنهاء الحركة القومية الكردية، بقيادة البارزاني خوفا مَن أن تتحول إلى آلة بيد الروس.

كانت المعارضة الداخلية الحكومية والمعارضة القومية في بغداد لقرار 25 كانون الثاني 1944، سبباً لكثير من التوتر والمجابهات. علماً أنّ القرار المذكور صدر من جانب واحد، ودون مفاوضات مع القيادة الكردية. أما عن خلفية

القرار فيكتب الأستاذ جويدة قائلاً: «إنّ معظم وزراء نوري السعيد كانوا معارضين، لما أسموه بالتنازلات لملا مصطفى البارزاني، ففي بداية نيسان عام 1944 سافر نوري السعيد إلى فلسطين، وقام نائبه توفيق السويدي، المعارض للسياسة الكردية لنوري بترأس جلسة في 25 كانون الأول، وصدر القرار المذكور آنفاً، حول كيفية حلّ المسألة الكردية»[25].

يبدو لنا أنّ قرار 25 كانون الأول لم يصدر بحسن النية، وإنما كان أساساً مبادرة لسبق الأحداث، والحيلولة دون موافقة نوري السعيد على اقتراحات ماجد مصطفى التي كانت، بصورة عامة، أكثر قبولاً عند الكرد. في الحقيقة حتى نوري السعيد لم يكن جاداً في مسعاه لحلّ مسألة بارزان، بالطرق السلمية، ولكنّه كان تحت الضغط الكبير من بريطانيا، لعدم إثارة الوضع في كردستان قبل وصول الحرب العالمية الثانية إلى نهاية، لصالح دول الحلفاء. وكما كان نوري نفسه يخاف من إثارة العسكر ضده في العراق، إذا وافق على إعطاء الكرد الحقوق القومية التي كانوا يطالبون بها. وهو لا زال يتذكر شبح انقلاب 1941 الذي كلّفه والإنكليز كثيراً.

ولعلّ هذا الاقتباس من الحوار الذي جرى بين ماجد مصطفى ونوري السعيد (المذكور في الوثيقة المنشورة سابقاً) يبيّن هذه الحقيقة بوضوح:

«ماجد: أنتم مخطئون في ذلك بالذات، لأنّ عملية نقل الضباط الكرد ترك انطباعاً سيئاً جداً، ويساهم ذلك في تكوين شعور عند الكرد بأنّ الحكومة تمارس التمييز ضدهم، وتسيء معاملتهم.

نوري: أنا لست مستعداً لأن أتدخل هنا، وأثير عدم رضا الجيش، حتى أرضي ملا مصطفى.

فبمحاولة منه لإقناع الجيش والمعارضة، حاول نوري السعيد التخفيف من أهمية بيان 25 كانون الثاني، فأعلنت وسائل الإعلام بأنّ حركة بارزان لم تكن إلا شأناً قبلياً محدوداً، وقد بدأ البارزاني حركة العصيان «لأسباب شخصية بحتة».

(25) «Kurdish Nationalist Movement», pt. 2. p. 682.

كما أشاعت الحكومة، في أوساط الجيش، بأنّ ملا مصطفى ندم على تصرفاته، وسلم نفسه للحامية العسكرية في ميركه سور. كان حرص المعارضة والضباط هو أنّه في حالة قبول عصيان البارزاني، وتكريمه، سيشجع الشيعة على تقديم طلبات للحصول على امتيازات مماثلة، وكما سيشجع القبائل على التمرد على السلطة المركزية[26]. وكان المسؤولون البريطانيون يعرفون، جيداً، عدم استعداد الحكومة العراقية لتنفيذ، حتى بنود قرار 25 كانون الثاني التي كانت دون الحد الأدنى، للحقوق التي طالب بها الكرد، كما هو واضح في الفقرة المقتبسة من الوثيقة التالية:

من بغداد إلى وزارة الخارجية
سير كورن والس

رقم 3170، 15 نيسان 1944
مكرر إلى م. أي. من سنغ
أنقرة، موصل
برقيتي رقم 168

رغم تذكيراتي المكررة، لم تقدم الحكومة العراقية على أيّ إجراء لتهدئة الأوضاع في المنطقة الكردية، حيث ظلت الأوضاع راكدة منذ استطاع الوزير ماجد مصطفى في شهر شباط الماضي إقناع ملا مصطفى في القدوم إلى بغداد، لتسليم نفسه إلى الوصي. ومنذ ذلك الوقت يعيش البارزاني في بغداد، بدون أن يتسلم أي توجيهات أخرى. لذلك هناك مؤشرات تدهور خطير، في الأوضاع في المنطقة. وأن سبب الجمود في الموقف الحكومي يعود لوجود حالة من عدم الاستقرار في الحكومة، والنقد اللاذع الذي وجهته الدوائر المتنفذة جداً هنا (بغداد) ضد الإجراءات الأولية التي أقدم عليها الوزير ماجد مصطفى (لحل قضية بارزان ـ المؤلف)، وحتى الوصي متردد في حثّ الحكومة على اتخاذ أيّ إجراء، من شأنه استمالة الكرد... من المحتمل أن الآخرين أقنع بأنّ ماجد مصطفى يسعى لخدمة أهداف القوى الانفصالية الكردية.

---

(26) مصطفى، حسن. ص 58-59، شير محمد، ص 192-193؛ وانظر:
Longrigg, Iraq, 1900-1950, pp. 335-326.

كانت زيارة مصطفى البارزاني لبغداد مناسبة، لشن القوميين العرب في بغداد جام غضبهم، على حكومة نوري السعيد. كانت الصحافة العراقية، وحتى بعض البرلمانيين في بغداد، مستائين من الاستقبال والحفاوة اللذين قوبل بهما البارزاني في بغداد. قال القوميون: إنّ الطريقة التي عومل بها ملا مصطفى في بغداد، توحي للجميع أنّه لم يأت مستسلماً بل جاء كقائد منتصر. ولم يطق القوميون في بغداد رؤية ملا مصطفى البارزاني وحاشيته الكبيرة المرافقة له بالملابس الكردية، يطوفون شوارع بغداد. وهذا ما دفع الدوائر الرسمية والسفارة البريطانية بالطلب إلى بارزاني مغادرة بغداد[27].

إنّ هذه الحجة التي تستعمل غالباً في الدول القومية، لتبرير عدم إعطاء الكرد حقوقهم القومية، حجة واهية، لأنّ المسألة الكردية ـ في العراق مثلاً ـ تختلف كثيراً عن المسألة المذهبية (الشيعة) والمسألة التركمانية، رغم وجود بعض القواسم المشتركة بينهما، وأنّ هذه الحجة تستخدم من أجل إطالة أمد دولهم القومية الاستبدادية الطابع، والتي لا تتقبل التعددية الإثنية والمذهبية، وحتماً ستتفكك هذه الدول إذا أصرّت على طبيعتها الأحادية المبنية على الإكراه، بدلاً من أن تقر بتركيبتها الواقعية، وتنسجم معها كما أثبتت الأحداث بعد سقوط نظام صدام حسين.

جرت صياغة قرار 25 كانون الثاني بطريقة غامضة وغير واقعية، وهذا مما ساعد على عدم تسهيل تطبيقه. يلزم القرار ملا مصطفى البارزاني، مثلاً، باسترجاع كافة الأسلحة والأسلحة التي استولى عليها البارزانيون، في أثناء المعارك. ولكن هذه الفقرة لم ترفق بتفاصيل تبين كيف يجري تنفيذها وكما لم يحدد السقف الزمني لها. ادّعى البارزانيون أنّهم أرجعوا معظم الأسلحة، ولم يتبق إلا جزء يسير منها في يد بعض الأشخاص في المناطق الوعرة الصعبة، ومن الصعوبة استرجاعها جميعاً. ولكن الحكومة ادّعت أن البارزاني لم يرجع إلا الجزء اليسير منها.

وإنّ الفقرة المتعلقة بإصدار العفو، على المشاركين في الحركة البارزانية،

(27) جياووك، ص 165. وانظر: Jwaideh, pt. 2. p. 686.

كانت هي الأخرى مسألة نقاش. فكان هناك تأخير، غير مسوّغ له، في إصدار الحكومة قرار العفو العام في عمّا أسمتهم بـ«العصابات» البارزانية. واستثنى قرار العفو أفراد القوات المسلحة (من الجيش والشرطة) من الكرد الذين انضموا للثورة الكردية. كانت صياغة القرار بهذه الطريقة، كما يقول كلّ من الأستاذين جياووك ووادي جويدة، غير حكيمة؛ لأنّ من الصعب على البارزاني أن يسلّم رفقاءه في النضال للحكومة. لم يكن ذلك ممكناً لا أخلاقياً ولا العرف القبلي الموجود في بارزان يسمح بتسليم من وثق بهم، فطلب لذلك إليهم الأمان. وأخيراً، أكّد القرار السماح للضباط الكرد بالعمل ضمن لجنة الارتباط، لتسهيل تطبيع الأوضاع في المناطق القبلية.

ولكن الحكومة عادت في 21 مارس، وألغت القرار وطلبت إليهم العودة إلى وحداتهم العسكرية فوراً. وجرت محاسبة ومحاكمة واعتقال هؤلاء الضباط الذين قاموا بالترويج للقومية الكردية، والتقاء ممثلي الدول الأجنبية، وتجاوز صلاحياتهم الإدارية المحددة لهم. أثارت هذه الإجراءات، ضدّ الضباط الكرد، مشاعر البارزاني والكرد بصورة عامة، ضدّ الحكومة، وساهمت في التشكيك في نية الحكومة في التعامل مع الكرد بنوايا صادقة. لم يحدد قرار 25 كانون الثاني مهام ضباط الارتباط بطريقة واضحة، حتى لا يتورط هؤلاء الضباط في الحركة الكردية[28].

وأخيراً، كان الإنكليز وراء دفع الحكومة في عام 1945 إلى حسم الموقف في بارزان عن طريق الحل العسكري. صحيح أنّ الإنكليز كانوا وراء الصلح مع الملا مصطفى البارزاني في عام 1943. كما مرّت الإشارة إليه فيما تقدّم، لأنّ المصالح الاستراتيجية للحكومة البريطانية، المنشغلة آنذاك في الحرب العالمية الأولى، اقتضت ذلك. ولكن انتهاء الحرب في عام 1944، ولصالح الحلفاء غيّرت من نظرة الحكومة البريطانية تجاه القضية الكردية.

كان الإنكليز ينظرون إلى القضية الكردية بنفس منظار العشرينيات والثلاثينيات، ويعدونها عامل عدم استقرار في الدول القومية الواقعة تحت

(28) جياووك، ص 181، 186؛ Jwaideh, pt. 2. pp. . 694-96.

نفوذهم، في العراق وتركيا وإيران. وكما كانوا قلقين جداً من تنامي النفوذ الروسي داخل الحركة الكردية. إنّ اللقاءات التي جرت بين ميرحاج ومصطفى خوشناو ومامند المسيح والضباط الروس في كردستان إيران، بأوامر من البارزاني، أثارت غضب السفارة البريطانية والضباط السياسيين الإنكليز في كردستان ـ العراق. كما أنّ الإنكليز كانوا يراقبون وبقلق بالغ اجتماعات قادة الكرد في إيران وتركيا والعراق، لتنسيق مواقفهم، وعدّت الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذه اللقاءات جزءاً من المخطط السوفيتي، لبسط نفوذها في العراق، ولتهديد حقول النفط التابعة للشركة الإيرانية ـ البريطانية الاستراتيجية، واستخدام الكرد لزعزعة الأوضاع في العراق وتركيا وإيران، واستغلال الفوضى لفرض أنظمة شيوعية موالية للروس في تركيا وإيران والعراق[29]. ويقول مكدّول في هذا الصدد:

«قال مصطفى خوشناو بكل سذاجة لأحد ضباط الإنكليز في كردستان: كان هدفنا من هذه اللقاءات بالكرد في إيران هو جمع الكرد في كردستان الكبرى، في نظام سياسي، تحت إدارة الوصاية البريطانية، لأننا شعب واحد، وعائلة واحدة، بلدنا واحد، ولا نقر بالحدود المصطنعة التي وضعها الشاه»[30].

وبقدوم مستر ستون هيوت، السفير البريطاني الجديد في بغداد، تبدأ سياسة الدعم الصريح وغير المشروط من الحكومة البريطانية للحكومة العراقية في قمعها للحركة الكردية. ففي منتصف نيسان 1945 أصدر السفير الجديد الخطوط العريضة، للسياسة البريطانية في العراق، إذ طلب في ضوء السياسة الجديدة عدم اللقاء بالشخصيات والقادة الكرد قدر الإمكان، وحثّ الكرد على

(29) State Department Foreign relations, 1946, The near east and Africa. Washington, 1969. Memorandum by the state War- Navy Coordinating Committee to Major general John H. Hilldring Washington, 12 October 1946; F.O. 371/52667 Persia, Confidental March 15, 1946 No. 65 Sir Bullard to Mr. Bevin.

(30) A Modern History of Kurds, p. 282.

الخضوع غير المشروط للحكومة العراقية[31]. لهذه الأسباب أسقط الإنكليز حكومة نوري السعيد وجاؤوا بحكومة حمدي الباججي في 2 حزيران 1944 إلى الحكم، وتنصلت من الحقوق الكردية المنصوص عليها في قرار 25 كانون الثاني عام 1945 والوعود التي أعطتها الحكومة، من أجل تطوير المنطقة الكردية. كان مصطفى العمري وزير الداخلية وتحسين علي وزير الدفاع من الصقور، أي من الجهة التي كانت تقف ضد أيّ إجراء لصالح الكرد[32].

إنّ عدم وجود حزب جماهيري كردي قومي يقف ويساند الثورة في بارزان، وعدم وجود وحدة بين رؤساء الكرد، دفعتا الحكومة العراقية إلى ترجيح الحل العسكري. كان هيوا الذي يساند الثورة حزب النخبة المدنية الكردية، ولم يتجاوز دعمه للثورة الكردية نشر المنشورات وإرسال المعلومات. فحتى حزب هيوا لم يكن بصوت واحد في دعمه للثورة في بارزان. فانشق الحزب إلى خط يميني يقوده الرئيس، رفيق حلمي، وكان غير مستعد لدعم الثورة في بارزان الذي عدّها حركة قبلية، ولن تخدم المصالح القومية. وكما أنّ هذا الخط من الحزب لم يكن مستعداً لأن يثير غضب بريطانيا لأنّ قادته كانوا على صلة بها[33].

---

(31) كوجرا، ص 234.

(32) Jwaideh, pt. 2. p. 689.

(33) باكزة رفيق حلمي، ص 53. إنّ تأييد هيوا لحركة بارزان قسّم الحزب جناحين، الجناح الأول كان من الأعضاء ذوي الميول اليسارية المؤيدة لروسيا السوفيتية، ويرى هذا الجناح ضرورة التخلص من رفيق حلمي وماجد مصطفى حتى لا يقع الحزب تحت سيطرة الإنكليز. وكان هذا الجناح هو المهيمن، ففي خريف عام 1945، حين انشق هيوا، انضم 350 عضواً منهم إلى حزب شوش الماركسي، أما الجناح اليميني الذي كان يقوده رفيق حلمي «القائد الأعلى» فكان يؤكّد أنّ بريطانيا هي صاحبة السيادة في العراق، ويجب أن يكسب الكرد ودّها لتحقيق الأماني القومية، وأنّ روسيا هي قوة كبرى، ولكنها بعيدة عن الأوضاع في كردستان. وكان هذا الجناح يفقد أهميته داخل هيوا، لأنّ الإنكليز فقدوا مصداقيتهم مع الكرد في دعمهم غير المشروط للحكومة العراقية، ضدّ الكرد. في الحقيقة كان هيوا حزباً أسس، بإيعاز من الإنكليز، لظروف اقتضتها متطلبات الحرب العالمية» وكان من المفروض أن ينتهي بانتهاء الحرب، لأنّ الإنكليز أدركوا أنّهم ليسوا بحاجة إلى الدعم الكردي بعد الحرب وأنّهم كانوا واثقين من أن الحكومة العراقية المدعومة من =

لذلك كلّه، شلّت طاقة هيوا نتيجة الانشقاق، وظلّ دوره هامشياً وإعلامياً فقط. ولكن انضمّ أعضاؤه من الضباط إلى الحركة في بارزان. كان الضباط الكرد من أعضاء هيوا يعملون ضمن لجنة آزادي التي تشكلت في 12 كانون الثاني 1945، بقيادة مصطفى البارزاني، لإدارة الثورة في بارزان. لذلك ظلّت الثورة، بصورة أساسية، بقيادتها ومسلحيها من البارزانيين، وإن الضباط الكرد أدّوا دوراً لا يمكن نكرانه في القيادة العسكرية للثورة.

إنّ الرأي أنّ البارزانيين أدّوا الدور الأساسي في القيادة، وأنّهم شكّلوا القوة الضاربة لحركة بارزان الثانية شيء، والادعاء أنّ الثورة كانت قبلية ولم تحمل هموم وطنية كردستانية شيء آخر. يقول مكدّول: إنّه ليس هناك أيّة أدلة ملموسة على وجود أهداف قومية لحركة بارزان الثانية. وإنّ القوميين من أمثال هيوا اختاروه ولم يختر هو القومية، وظلّت الحركة قبلية الطابع في الأهداف والمنطلقات[34].

ويشارك الأستاذ الدكتور برهان الدين ياسين، مكدّول هذا الرأي. ويستند كلّ من الأستاذين في رأيه إلى الوثائق البريطانية المتعلقة بمراسلات البارزاني، مع الضباط والسياسيين الإنكليز في العراق. ويكتب الأستاذ ياسين قائلاً: «إنّ مراسلات البارزاني مع السفارة البريطانية في بغداد، تبيّن أنّ مطالبه كانت محلية، ولم يذكر الحقوق القومية»[35].

عقد البارزاني في خريف 1943، جولة من المفاوضات مع الحكومة العراقية ممثلة بمحمد سعيد التكريتي، قائد القوات العراقية المتمركزة في كردستان. واقتصرت أهداف البارزاني على:

1 ـ إعلان العفو عنه وعن أتباعه البارزانيين.

2 ـ عودة البارزانيين المنفيين في الحلة إلى ديارهم.

= قبلهم قادرة على حلّ المسألة الكردية حلاً عسكرياً. (انظر: نه جاتي عه بدوالا، «حزبي هيوا، 1939-1945، دوو ره وت يه ك كوتايي»، رابوون، زمارة، 26، 1999، ص 62.

(34) A Modern History of Kurds, p. 293-296.

(35) Vision or reality? P. 124.

3 ـ العفو العام عن البارزانيين من منتسبي الشرطة الذين التحقوا بالثورة.

4 ـ إعادة أملاكه الشخصية، المصادرة من قبل الحكومة.

وتخلو هذه الأهداف من أيّ مضمون قومي[36].

ولكن هذه قراءة سريعة لأهداف الثورة، ولو أمعنّا النظر في الأحداث، لرأينا أنّ البارزاني كان يخفي عن الحكومة نواياه الحقيقية حتى يستطيع أن يثبت قدميه في بارزان. هذا من جانب، ومن جانب آخر قررت الحكومة العراقية والسفارة البريطانية شنّ حرب إعلامية ضدّ البارزاني، ركّزت هذه الحملة على تشويه الصورة الحقيقية للثورة في بارزان، فصوّرتها كحركة قبلية لعزلها عن الجماهير الكردية. وكما أشرنا إليه فيما سبق، وصفت الحكومة، في أول إعلان لها، عن الثورة، بأنّها حادث محليّ؛ وأنّ ما دفع البارزاني إلى التمرد «أسباب شخصية بحتة وضيق العيش بسبب قلة الموارد»[37].

يقول الأستاذ مسعود البارزاني في هذا الشأن: «كان الضباط البريطانيون يحاولون بشتى الوسائل دقّ الإسفين بين بارزان والضباط الوطنيين، وكانوا يبذلون المستحيل لتجريد بارزان من العناصر المثقفة، وحرمانهم من خبراتهم، وكفاءاتهم، وعزلها عن محتواها القومي الذي ترسخ وتعزز في 1943، ليسهل لهم ضربها وحصرها في نطاق ضيق، ولتبدو وكأنها حركة تمرّد قامت بها عشيرة اعتادت التمرد»[38].

ففي منتصف كانون الأول 1943، التقى سير كينهان كورن والس بنوري السعيد، وأبدى قلقه الواضح من الثورة في بارزان، والتي أصبحت «ثورة من أجل الحقوق القومية الكردية»[39]. ولم يكن ذلك خافياً على البارزاني فيكتب

---

(36) F.O. 371/140041 «Review of events in Iraq during 1943", January 24 1944. From British Embassy in Baghdad to Foreign Office. DSDF. 890G/1674, NA From the American Legation in Baghdad to the Department of state November 13, 1943 Cited in Yassen, p. 125.

(37) شير محمد، ص 192.

(38) ثورة بارزان، 1943-1945، ص 65-66.

(39) كوجرا، ص 225.

في بيان لجنة آزادي الصادر في بارزان في 15 شباط 1945، «أنا أعرف أنّ الحكومة تحاول نشر ادّعاء أنّ مسألة بارزان والحركة الكردية مسألتان منفصلتان. ولكن نحن ضدّ ذلك وهدفنا تحرير كردستان». وحتى أعداء البارزاني ممن حاربه، من أمثال الزعيم مصطفى حسن، يقرون بأنّ الحركة تحولت بعد التحاق الضباط الكرد من أعضاء هيوا إلى بارزان إلى حركة قومية[40]. وللأستاذ وادي جويدة رأي آخر، إذ يقول: حتى لو شكّككنا بالنوايا الوطنية للثورة في بداية انطلاقها في بارزان، فليس هناك أدنى شك في أنّ نجاح حركة التمرد التي قام بها ملا مصطفى، أقنعه بأنّه صاحب رسالة لتحقيق الأماني القومية الكردية[41].

في الحقيقة، لم يكن البارزاني هو القائد الكردي الوحيد الذي نعته الإنكليز بالقبلية، فحين يريد الإنكليز سحب المصداقية من خصومهم القادة الكرد، أو غيرهم يصفونهم بالقبلية والجنون وارتداء رداء الوطنية لتحقيق مآرب شخصية وقبلية، وهكذا تعاملوا مع كلّ من سمكو والشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد. إنّه ليس من المعقول أنّ الملا مصطفى البارزاني وهو الرجل المرهف في الحسّ والمراقب الجيد للأحداث وذو الذكاء غير العادي وصاحب الرؤية الثاقبة، ورغم الحياة العاصفة الصعبة التي عاشها حتى عام 1943، أن يبقى شخصاً قبلياً لا يتحرك إلا بنوازع قبلية. وكيف يمكن أن نتصوره رجلاً فاقداً للكرايه تي، وهو من عائلة تحمل تراث الشيخ عبد السلام الثاني الذي مات شهيداً للكرايه تي، ورأى بأمّ عينيه أحداث ثورة آرارات. وذاق هو وإخوته الأمرين من الحرمان والتشريد، منذ صباه نتيجة تورط عائلته في الحركة الكردية. وكيف لا يتأثر البارزاني بكرايه تي، وهو الذي عاش لسنوات عديدة في السليمانية مهد الكرايه تي، منذ أيام عبد الرحمن باشا بابان. يؤكّد معاصروا لملا مصطفى البارزاني أنّه، في أثناء وجوده في السليمانية، درس تراث الشيخ محمود الحفيد وتأثر به كثير من عائلته، خاصة الشيخ لطيف الحفيد الذي كان من أكثر المقربين له. وفي أثناء وجوده في السليمانية، كان

(40) البارزانيون، ص 65.

(41) Kurdish Nationalist Movement", pt. 2. p. 694.

الملا مصطفى يحضر لقاءات لتنظيم برأيه تى القومية، ثم وطّد علاقته بحزب هيوا. وساعده الشيخ لطيف على عملية الهروب إلى بارزان[42].

لو أخذنا في الاعتبار أنّه مع انطلاقة الثورة في بارزان، جاء الدعم الفوري من هيوا، فإنّ ذلك يدلّ على احتمال وجود التخطيط المسبق بين البارزاني وهيوا، قبل هروبه من السليمانية.

ومنذ انطلاقة الثورة في بارزان، وفي كلّ المفاوضات والمراسلات مع المسؤولين في العراق، أكّد البارزاني أنّه يعمل لصالح قضية قومية. ففي لقاء ماجد مصطفى والملا مصطفى البارزاني في 7 كانون الثاني عام 1943، في ميركه سور قدم البارزاني مطالب الثورة البارزانية للحكومة، واحتوت تلك المطالب على تشكيل ولاية كردستان يحكمها مسؤول كردي بصفة وزير، وأن يكون هناك مشاركة كردية قوية في مختلف الوزارات في العراق[43]. هذه المطالب التي تقدم بها البارزاني، قبل 60 سنة، هي المطالب نفسها التي تطالب بها الأحزاب الكردية ممثلة بالفيدرالية. وفي 15 شباط 1945، شكّلت لجنة آزادي برئاسة مصطفى البارزاني، وكان

أحد أهداف اللجنة هو تحرير كردستان بالطرق السلمية[44]. لو كان البارزاني رجلاً قبلياً لماذا يقوم بتشكيل حزب سياسي (آزادي) جديد لإدارة الثورة. ولماذا يكون أحد أهداف الحزب تحرير كردستان؟ في الحقيقة يقوم البارزاني، وبخلاف نصيحة معروف جياووك له (في حين كان الأخير متصرفاً في السليمانية ومن محبي عائلة البارزاني) بتوريط قبيلة بارزان في مهالك، لم يكن احتمالها خافياً عليه مسبقاً من أجل الكردايه تي. لنرى ما يقول جياووك في مكالمة هاتفية له مع البارزاني، في هذا الموضوع، «دقّ الجرس، وأنا في مقام المتصرفية، فرفعت السماعة، فسلّم عليّ صوت يشبه صوت الملا مصطفى، فقلت له: أظنّك ملا مصطفى، فقال: كيف عرفتني؟... فقلت له:

(42) كوجرا، 218؛ وانظر: «Kurdish Nationalist Movement», pt. 2. 671-674.

(43) «Kurdish Nationalist Movement», pt. 2. 678.

(44) أردلان، ص 42

لا يمكنني أن أذكر لك كل ما فيه (كتاب أرسله جياووك إلى الشيخ أحمد ـ المؤلف) بالتلفون، لأنّه طويل ومسهب ولكن عليك أن تلاحظ وتدبر الأمور قبل وقوع نازلة أو حادثة، لأنّي أرى في سمائكم غيوماً، ستعقبها زوابع شديدة، فأرجو أن تستعرض أمام عينيك ما جرى لكم سنة 1932 (ثورة الشيخ أحمد ـ المؤلف) والأيام الأخيرة عند نفيكم في السليمانية من قتل وجوع وذلّ، وبعد ذلك اعمل وتوجّه إلى الطريق السوي. . .»[45].

وفي الفترة نيسان 1944 إلى نيسان 1945، أجرى البارزاني مراسلات ومفاوضات عديدة وأكّد في جميع هذه المفاوضات أنّ المسألة ليست متعلقة بالقضية البارزانية، بل بالحقوق الكردية، بصورة عامة. ففي كانون الأول 1944، طالب البارزاني في مراسلة له مع الحكومة استحداث لواء دهوك (كما وعد ذلك نوري السعيد) من الأقضية الكردية التابعة إدارياً للموصل، وتعيين معاون كردي لكل وزير في بغداد، وإعطاء قرض مقداره 144000 باون استرليني لمكتب البارزاني لصرفه، كقروض زراعية لتفادي المجاعة في كردستان[46].

أجرى ملا مصطفى البارزاني العديد من المقابلات في الفترة قبل اندلاع الحرب من جديد في مارس وآب عام 1945، بين قواته والقوات الحكومية، مع متصرفي أربيل والموصل والضباط الإنكليز العاملين في كردستان، بصفة معاوني المستشار السياسي؛ وفي جميع هذه اللقاءات قيل للبارزاني، إنّ الحكومة مستعدة بأن توفر له ولقبيلته الأمان والازدهار الاقتصادي مقابل تخليه عن الحقوق الكردية. ولكن البارزاني أكّد لهم أنّ المسألة ليست مسألة شخصية، أو مسألة عشيرة، بل مسألة حقوق شعب. وفي خطبه ومراسلاته يشير إلى حقوق الكرد كما أقرّ بها ميثاق الأطلنطي لحقوق الشعوب التي كانت بريطانيا طرفاً رئيسياً فيه: كما وجه البارزاني فرع هيوا في بغداد لمفاتحة سفارات الدول الغربية للمطالبة بالحقوق الكردية، باسم الديمقراطية[47]. لذلك نجد أنّ أسلوب ملا مصطفى لإدارة الصراع أيضاً لم يكن أسلوباً قبلياً.

---

(45) **مأساة بارزان المظلومة**، ص 179.

(46) Mcdowall, p. 292.

(47) أردلان، ص 63-65، 92.

كان البارزاني ثاقباً في نظرته المستقبلية لتطور الأحداث، وأدرك جيداً أنّ الحكومة غير جادة في تنفيذ وعودها، وأنّ بريطانيا ستدعم الحكومة في هجومها على بارزان؛ لذلك اتصل بممثلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا السوفيتية مبيّناً لهم الموقف من التصور الكردي. ومن الجدير ذكره هنا أنّ البارزاني اتصل بفترة قليلة من بدء المعارك بالسلطات العسكرية الروسية، في كردستان إيران وبالتحديد مع الجنرال سيماندوف، وذلك لضمان ملجأ آمن لقواته في حالة اضطراره إلى الانسحاب؛ فيكتب لسفير الحكومة الأمريكية في بغداد، بطريقة غير مباشرة، عن اتصالاته بالروس، قائلاً: «إنّ الحكومة البريطانية والعراقية تنويان شنّ عدوان سافر علينا، بحجة وجود تدخّل خارجي لتحريضنا ضدّ العراق. نحن ننكر ذلك، وليس هناك أيادٍ أجنبية خفية تحركنا[48].

وفي لقائه بسعيد قزاز، متصرف أربيل، في 17 حزيران 1945 في ميركه سور، حاول الأخير أن يوبخ البارزاني لاتصاله بممثلي الروس، وهدّده بأسلوب غير لائق. ردّ البارزاني عليه قائلاً: «لقد ختتم الوعود والمواثيق، وأغلقتم كلّ الأبواب، ولذلك لم يعد في وسعي، إلاّ أن أطرق كلّ باب آخر من أجل قضية الشعب الكردي العادلة. إنّني لم أخش تهديدات أسيادك، فكيف أخشى تهديدك؟ وأنت خادم ذليل لهم»[49].

منذ بداية تأسيس حكومة الباججي، بدأت الحكومة تتهيأ، علناً، للحرب في كردستان من أجل إرضاء الإنكليز والصقور في الجيش العراقي. علماً أنّ الصقور «من قادة الجيش العراقي كانوا يعتقدون أنّ الجيش لم يعط له الفرصة الكافية لتأديب المتمردين في بارزان، ويتهمون الحكومة بالتهاون مع البارزاني. ففي رأي هؤلاء كان البارزاني رجلاً عاصياً، ومن الخطأ أن يستقبله الوصي والوزير، والسماح لما أسموهم «بالضباط المتطرفين الكرد»، بالالتحاق بملا مصطفى؛ وأعدّوا كلّ ذلك بمثابة إعطاء الشرعية للتمرد ضد الحكومة[50].

(48) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، ص 67.
(49) المرجع السابق، ص67.
(50) مصطفى حسن، ص 61-62.

واشتكى هؤلاء ومن وقف معهم من الساسة القوميين العرب في بغداد، في الحكومة، والمعارضة، من أنّ على الحكومة استدعاء الضباط الكرد، وإنهاء الهدنة المعلنة في كردستان فوراً؛ لأنّ البارزاني يستفيد منه في تعزيز نفوذه بين العشائر. يكتب حسن مصطفى قائلاً: إنّ البارزاني استغل 10 أشهر من الهدنة (من أواخر عام 1944 إلى بداية آب عام 1945) وقام بزيارة القبائل من بارزان ماراً بدهوك وعقرة وسهّل حرير وشقلاوة. وإنّه اصطحب معه المئات من المسلحين لإقناع العشائر أو إرهابهم للانضمام إلى حركته، والدعاية ضد الحكومة. فأكسبته هذه الجولات دعم محمود آغا الزيباري و600 من مسلحيه، ومحمود خليفة و400 مسلح، ودينو سيد طه و100 مسلح. وتأيّد العديد من رؤساء العشائر في زاخو والعمادية[51]. ونرى في جريدة التايمس البريطانية (المقربة من الحكومة البريطانية) الصادرة في 6 حزيران 1945، صدى للادعاءات العراقية ضدّ البارزاني، إذ كتبت الجريدة المذكورة: «يتصرف ملا مصطفى كحاكم للإقليم، ويتدخل في شؤون القبائل، ومسائل الإدارة والتموين، ويمنع المقاولين من بناء الطرق والمدارس والمستشفيات؛ واحتفظ بمجموعة من المسلحين لإرهاب خصومه». كان هذا الرأي الحكومي الرسمي، وهو بدوره كان حملة إعلامية لتشويه الحقائق. كان البارزاني يطالب وبإلحاح ببناء الطرق والمدارس والمستشفيات في المنطقة. وفي محاولة منه لاحتواء الأزمة، وتجنب انفجار الموقف، أمر البارزاني الضباط الكرد من أعضاء لجنة الارتباط بتسليم أنفسهم للضباط المشاورين للسياسيين الإنكليز، لتسهيل عودتهم إلى وحداتهم العسكرية. ولكن وبخلاف الوعود جميعها جرى سجن مير حاج ومصطفى خوشناو ومحمد قدسي. وبعد ذلك أحيل هؤلاء إلى وظائف مدنية، وكان هناك محاولة لإعادة اعتقالهم من جديد، فهرب الضباط، جميعهم، المعروفون بولائهم للحركة الكردية إلى منطقة بارزان[52]. وفي 20 حزيران 1945، كتب البارزاني مذكرة إلى سفير بريطانيا في بغداد، وصف فيها جميع الخروقات الحكومية لاتفاقية الهدنة الموقعة بينه وبين حكومة نوري السعيد. وجاء في

(51) المرجع السابق، ص 68-72.

(52) أردلان، ص 39-41.

المذكرة تلك: «وبخلاف كلّ الوعود تقوم حكومة الباججي بأعمال عدوانية ضدّ الكرد. حيث أقدمت الحكومة على جملة أعمال استفزازية، من قبيل بناء المزيد من المخافر العسكرية والشرطة في بارزان، محاولة القيام باحتلال المرتفعات الاستراتيجية المتاخمة للبارزان بحجة القيام بتدريبات الحروب الجبلية، وإصدار الأوامر بإلقاء القبض على كل بارزاني يراجع الدوائر الحكومية، وقيام القوات الحكومية بقصف غير مبرر له لقرى بارزان، وحاولت الحكومة، بدون مبرر قانوني، منع ملا مصطفى من زيارة رؤساء الكرد[53].

حاول الضباط البريطانيون إقناع البارزاني بأنّ الحكومة لا تخطط لاحتلال المنطقة الكردية، وإنما تحاول القيام ببعض التدريبات الجبلية. ولكن ردّ البارزاني كان صارماً، وقال: إنّ هناك توتراً في الموقف، وإنّ هناك مناطق جبلية أخرى في العراق للقيام بتلك التدريبات، ولن يسمح بذلك[54]. مهّدت هذه الأسباب لوقوع المجابهة العسكرية بين القوات الحكومية وقوات ملا مصطفى البارزاني، علماً أنّ الطرفين كانا كما أشرنا إليه يستعدان للمواجهة التي أصبحت محتومة، منذ نهاية عام 1944.

لذلك أصدرت حكومة الباججي، في 8 آب، قراراً بإعلان الحرب على الحركة الكردية، وتضمّن القرار النقاط التالية:

1 ـ إنّ تطور الأوضاع في زيبار وأطرافها، وصلت حدّ التدهور والخطورة.

2 ـ يقوم البارزاني وأعوانه بأعمال إجرامية ومخلة للأمن.

3 ـ لإعادة الامن ومنع تكرار الإجرام، قررنا احتلال المنطقة البارزانية احتلالاً عسكرياً، والقبض على المجرمين وسوقهم للعدالة.

وكما يبيّن الأستاذ جياووك، لم يحدّد القرار نوع الجريمة التي اقترفها البارزانيون، ولتنفيذ القرار أعلن سعيد قزاز بياناً دعا فيه العشائر إلى عدم التعاون مع البارزانيين ووعد الوعيد لمن يخالف ذلك. وفي 19 آب 1945،

(53) «Kurdish Nationalist Movement», p. 698.

(54) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان**، 1943-1945، ص 58-59.

أعلن الأحكام العرفية في كل من رواندوز، عمادية، دهوك، عقرة، وفي 1 كانون الأول 1945، أصدر المجلس العرفي العراقي حكم الإعدام غيابياً على 35 شخصاً، من بينهم الضباط الكرد والشيوخ البارزانيون[55]. بدأت الطلقة الأولى من المعارك بقيام الحكومة بقتل أولو بيك، خال مصطفى البارزاني، في داخل مخفر الشرطة، في ميركه سور، وكان ذلك بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير بين الطرفين.

لسنا هنا بحاجة إلى ذكر أحداث المعارك وتفاصيلها التي تلت قرار 8 آب، والتي يمكن أن يرجع إليها القارئ الكريم في كتابي الأستاذين مسعود البارزاني ومعروف جياووك المذكورين سابقاً. ولكن كما يتبيّن للقارئ من الوثائق المنشورة، فيما يلي، استطاعت قوات مصطفى البارزاني في هذه المعارك أنّ تلحق عدّة هزائم مدمّرة بالجيش العراقي. ولم ينقذ الحكومة من الهزيمة المؤكدة إلا عاملان أساسيان: أولهما هو دور المرتزقة من العشائر الكردية، المعادية للثورة البارزانية[56]. وثانيهما تدخّل الإنكليز بكلّ ثقلهم العسكري، خاصة القوة الجوية الملكية، وضباطها العسكريين الخبراء الذين خططوا ونفذوا معظم الحركات العسكرية في جبهات المعارك.

■ ■ ■

(55) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، ص 184-186.

(56) يكتب الأستاذ مسعود البارزاني: «ولم يبق من رؤساء العشائر أميناً على العهد إلا القليل، ولفترة قصيرة، أمّا القسم الأعظم، فقد حمل سلاح الخيانة إلى جانب الحكومة؛ وتحوّل إلى مرتزقة لها» (انظر: ثورة بارزان، 1043-1935، ص 77 .

FO, 624/91

موضوع: الجيش العراقي، العمليات العسكرية في الشمال، سري للغاية.

45 ـ 31 ـ 1577.

وزارة الدفاع

البعثة العسكرية البريطانية ـ بغداد

رقم التقرير 137 ـ ج ـ 130. تاريخ 24 ـ 9 ـ 1945

سفارة جلالة ملك بريطانيا ـ بغداد.

نسخة منه: العقيد 20. سيفري. MC/DSO/CB.

طياً أبعث إليكم نسخة لمحضر الجلسة الحكومية التي وقعت في القصر الملكي في بغداد بتاريخ 23 ـ 9 ـ 1945، كما أبعث لكم في كتابنا المرقم 133 G/130

4522 ـ 30 ـ 1077 والمؤرخ 22/9/1945.

العقيد B

رئيس البعثة العسكرية البريطانية

HHC/JJW

■ ■ ■

محضر الجلسة التي عقدت في القصر الملكي في بغداد في 23 أيلول 1945.

1 ـ سأل الوصي على العرش [عبد الإله ـ المترجم] رئيس الوزراء ما الفرق في وجهات النظر بين الحكومة العراقية ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق، حول الوضع في الشمال؟ وطلب رئيس الوزراء من وزيري الدفاع والداخلية الرد على السؤال.

2 ـ أعطى وزير الداخلية توضيحاً حول وضع القبائل في بداية شهر آب مؤكداً أن هناك ازدياداً ملحوظاً، في قوة مصطفى البارزاني العسكرية، وأنّ هناك توجهاً عاماً بين القبائل للانضمام إليه. كما عبر وزير الداخلية عن شعوره بضرورة بدء العمليات العسكرية فوراً، والخطورة الناجمة من تأخير تلك العمليات العسكرية إلى 1/1/46 قد يؤدي إلى انتشار حركة التمرد إلى منطقة أوسع. ولكن وزير الداخلية قال: إنه يفهم حرص رئيس البعثة البريطانية لاعتبارات عسكرية لتأخير بدء العمليات العسكرية. وأضاف وزير الداخلية أن كسب دعم العشائر الكردية للحكومة مسألة في غاية الأهمية، وأن هذا الدعم هو الذي أنقذ اللواء الحكومي في دينارتا من الانهيار.

وقال: لم يكن بإمكاننا الحصول على هذا الدعم من العشائر، لو لم نقم بشن العمليات العسكرية.

3 ـ قال وزير الدفاع: كان ذلك أول مرة يقع فيها اختلاف في التصور بينه وبين المفتش العام (البريطاني ـ المؤلف). ولكن بعد سماع رأي العميد ريد في نهاية شهر تموز وصل وزير الداخلية إلى قناعة بضرورة بدء العمليات العسكرية فوراً. وأكد وزير الدفاع، مراراً، أن المعلومات التي أعطاها مستر ريد، هي التي أقنعته بضرورة بدء العمليات. وكما أعلن وزير الدفاع عدم اتفاقه مع خطة المفتش العام(البريطاني ـ المؤلف) للهجوم من عمادية، لأنه عدّ تلك المنطقة خطرة، ولكون القبائل الساكنة في المنطقة معادية. وبعد ذلك سأل الوصي عن رأي المفتش العام الذي قام بدوره بقراءة المذكرة المعدة في هذا المضمار.

4 ـ وقد رد وزير الداخلية أولاً على المذكرة وقال: إنه من الضروري بدء الهجوم فوراً من دينارتا على بيراكابرا. وأضاف يجب أن يكون هناك هجوم على جبل بيرس، ومهما كلف ذلك، وفي نفس الوقت، من الضروري أن تهاجم مزنا من ميركه سور. كما يبين الوزير أنه جرى اتخاذ الإجراءات لضمان دعم القبائل، في منطقتي الهجوم، ووضّح الوزير قائلاً: إنه يفهم جيداً أنه هناك نقصاً في القوى البشرية اللازمة لضمان سلامة خطوط الاتصالات للجيش، في حالة الهجوم على بيراكابرا وبيلة، ولكنه قال: إنه سيحاول تجنيد المزيد من قوات الشرطة، من بين أفراد القبائل الموالية للحكومة، لحراسة خطوط الاتصال، كما اعتقد أنّ دعم تلك القبائل سيغطي هذا النقص. وأضاف الوزير أنه إذا لم يجرِ الهجوم الآن فإن موقف القبائل الموالية سيتغير من تأييد إلى الحياد أولاً ومن ثم العداء، ويستطيع ملا مصطفى إعادة صفوف قواته في أثناء الشتاء وإن وجود القوات في بيراكابرا وبيلا كان ضرورياً خلال الشتاء. وصرح الوزير قائلاً: إذا كان المفتش العام يعتقد أن الجيش سيكون مستعداً للهجوم في 1/ 1/ 1964: فلماذا لا يتم الهجوم الآن؟ وعلق الوصي قائلاً: إن تقرير المفتش العام يبينّ أن القوات ستكون مهيئة للهجوم في الأول من تشرين الأول، ولكن بشرط أنّ تكون هناك الإجراءات اللازمة من الإعداد والتدريب.

5 ـ وقد ساند وزير الدفاع وزير الداخلية في دعوته إلى ضرورة بدء الهجوم فوراً ولكنه فضل أن يجري الهجوم على طريق خالان ـ ريزان بدلاً من الطريق الذي اقترحه وزير الداخلية. وتطرق وزير الدفاع بإسهاب إلى عملية الهجوم، على عقرة التي تمت في أيلول الماضي، وأوعز كل ما حدث في تلك العملية إلى قصور القائد العسكري المسؤول هناك، ثم برر كل أوامر التعيينات الجديدة التي اتخذها بضرورة وجود ضباط من ذوي الخبرة الحربية، ولكن ليسوا بالضرورة جيدين. ولكن الوزير قبل التوصية بتعيين رفيق عارف. كان هناك معارضة شديدة لهذا التعيين من قبل هيئة الأركان العامة (CGS) التي اعتقدت أن رفيق عارف رجل نظري، وتعوزه الخبرة.

6 ـ كما انتقدت هيئة الأركان العامة، وبشدة، خطة المفتش العام قائلة: إن هدف الهجوم ليس ضرب بارزان بل البارزانيين، وإن الهجوم إذا جرى عن طريق ميركه سور فهو أكثر ملاءمة من كونه من طريق خالان المحاطة بالغابات الكثيفة. فندت هيئة الأركان العامة وبكل شدة ادعاء وزير الداخلية بأن دعم عشائر زيبار وتجنيدها هما اللذان أنقذا لواء الجيش في دينارتا من الإبادة، وادعت هيئة الأركان، أنها هي التي أنقذت اللواء في دينارتا وذلك باتخاذها قراراً بنقل اللواء الأول من عقرة إلى هشتكة، وذلك من أجل مساندة اللواء في دينارتا. ولكن هيئة الأركان لم تذكر أن القوات القبلية الموالية للحكومة هي التي قامت بترتيب قوافل الإمدادات، ونقل الجرحى، ثم عرض رئيس الوزراء آراءه بشيء من الإسهاب، ولكن بصوت خافت حول الموضوع، وتكلم على خبرته في حركات بارزان الأولى.

7 ـ ثم اتخذ الوصي قراراً بأن يقوم كل من وزير الداخلية والدفاع وهيئة الأركان العامة والمفتش العام بالتوجه إلى الشمال، وإعداد تقرير عن الوضع الميداني. واتخذت الحكومة قراراً بأنها لن تقدم على أي إجراء قبل وصول تلك الجهات إلى الشمال، وإعداد التقرير المذكور. ثم ختم الوزير النقاش بعرض أسماء قائمة من المعدات التي تسلّمها من (U.C.I.G.S) والعائدة لوزارة الحرب وقد أثار ذلك غبطة كبيرة في وسط الحاضرين (من ضمنهم وزير المالية)، وانتهى اللقاء وكان الجميع سعداء.

8 ـ وحينما كان الحاضرون يهمون بالمغادرة، أعطى وزير الدفاع إلى الوصي على العرش مذكرة حول (Ansonѐ).

9 ـ وفي مرات عديدة أكد الوصي أن الحكومة حرة في إعلامه بتطور الأوضاع، لكنه سيطر على سير النقاش، كما أبدى في أكثر من مرة ملاحظاته، ويبدو أنه قرأ واستوعب المذكرة الملحقة التي أعدها المفتش العام قبل الاجتماع بعدة أيام، عن الوضع في الشمال.

مذكرة حول الوضع العسكري الحالي في كردستان.

بدأت العمليات العسكرية في 6 آب بالهجوم من قبل لواء من باقيستان إلى سيدكه. وبعد أن تكبد اللواء بين 90الى 100 إصابة، وتقدم فقط نحو 5 أميال، اضطر اللواء إلى الانسحاب إلى بافيستان.

وفي 4 أيلول بدأت العمليات العسكرية بالهجوم من قبل لواء من عقرة إلى بارزان، ولوائين من باقيستان باتجاه ميركه سور.

أعتقد أنّ الحكومة كانت تأمل السيطرة على وادي بارزان، قبل 20 أيلول. وفي 20 أيلول أحرزت القوات المتقدمة من عقرة تقدّماً في حدود 7 أميال، وحققت قوات باقيستان تقدماً في حدود 8 أميال. كانت الإصابات في كلّ قوة نحو 100 شخص،

وفقدان 3 أسلحة رشاشة، ولم تستطع أيّ من القوتين تحقيق أيّ تقدّم آخر، ما عدا السيطرة على جسر مزنته في 7 أيلول.

إنّ أسباب هزيمة الهجوم هي كالآتي:

1 ـ بدأت العمليات العسكرية، بعجالة، وإنّ كلّ لواء كان يفتقد إلى نحو 500 جندي من أفراده، وهذا مما سبب إرسال ربيا (سيطرة) ضعيفة سيطر عليها المتمردون بسهولة.

2 ـ استخدام عدد كبير من المجندين غير المتدربين، من العمارة، في الهجوم، وفي أحد الربايا لم يستطع أحدهم استعمال الأسلحة ما عدا (N. 205).

3 ـ الخطة العسكرية الخاطئة، إنّ الهجوم الجبهوي، على عقرة وجبل بيرس، كان محتوماً بالفشل، كما أنّ الهجوم على طريق ميركه سور اقتضى وجود أعداد غفيرة من القوات المهاجمة، على سيدكة؛ وكانت هناك خسائر فادحة؛ لأنّ الخطة العسكرية كانت أساساً خاطئة.

4 ـ تعيين ضباط غير مدربين:

(أ) إنّ الزعيم إسماعيل صفوت الذي يقود قوة رواندوز لم يقم بتدريب القوات؛ وحسب ما فهمت أنّه تقدّم بدون أن تكون عنده خطة للهجوم، ولم يكن عند قواته فرصة للاطّلاع على المعلومات الاستطلاعية، ولم يسمح بإطلاق النار على الربايا (الخاصة بالثوار ـ المؤلف) التي كانت تسيطر على الربايا العسكرية التي نصبته. وأخيراً قام بحركة ليلية دون إعلام الربايا الحكومية القريبة.

(ب) العقيد أحمد حمدي لم يكن عنده خبرة تدريبية، وقد أصيب العام الماضي بانهيار عصبي، وكان يرأس اللواء الخامس.

(ج) المقدّم عاصي حمود كان يقود فصيل المشاة، ولم تكن عنده خبرة تدريبية، وكان في السابق فصيل لواء الحرس في بغداد.

(د) الرئيس الأول حسن مصطفى ضابط مدفعي ممتاز، وقد أنيط به قيادة فصيل من المشاة لأول مرة، يوم بدء العمليات، وليس له أيّة خبرة في صنف المشاة.

(هـ) المقدّم عبد الرزاق عبد الوهاب، لم يكن ذا خبرة من قبل، وقد أنيط به قيادة فصيل المدفعية الجبلية الرابعة.

(و) المقدّم خير الله حسين عُيّن آمراً لفصيل المشاة، وقد سبق له أن فشل في وضع الخطط العسكرية في المناورات التي أقيمت باسم (الصداقة) ولم يهتم خير الله حسين بمصلحة رجاله أبداً.

إنّ وجود حالة عدم الفعالية في جانب الثوار هو الذي حال دون وقوع الكارثة كاملة، إنّه من غير الحكمة الاعتماد على هؤلاء بعد الآن.

التوصيات:

يمكن أن تنتهي العمليات العسكرية بنجاح، في الربيع القادم، إذا أُخذ بالحسبان ما يلي:

* أن تقوم الفرقة العسكرية والفصائل الملحقة في الشتاء، باتخاذ مواقع دفاعية على خط بافيستان، واحتمال جسر مزنة، عقرة. ثم يقوم اللواءان بالاستراحة بالتناوب في مواقعها لمدة 6 أسابيع. ويقوم كلّ فترة أحد (الألوية) بالتدريب، بالتناوب؛ وقد أعطي الوزير خطة تدريبية مفصلة.
* أن تنفّذ الأوامر بحق الذين حان موعد خروجهم من الجيش، وأن تقوّى الفرقة بتعيين لجنة التجنيد، (وأقترح أن يكون أمير اللواء نورالدين محمود وأحد أعضاء البعثة العسكرية عضوين في اللجنة المذكورة)، وتكون مهمة هذه اللجنة إعداد جرد عام عن الفصائل والوحدات التابعة للفرقة الثالثة والوحدات الملحقة مباشرة بوزارة الدفاع، وإرسال القوات الإضافية للتدريب، حتى تتحول إلى قوة مقاتلة:

  1 ـ حملة تجنيد جديدة.

  2 ـ زيادة رواتب المتطوعين.

  حسب رأيي هناك حاجة إلى تعيين معاون عقيد، نشط، ليقوم بالمهام الجديدة.
* إبعاد الضباط غير المدربين المذكورين عن موقع العمليات، خاصة الزعيم إسماعيل صفوت.

أقترح تعيين رفيق عارف قائداً للفرقة الثانية. وتعطى قيادة اللواء الخامس إلى المقدّم غازي الداغستاني، ويعفى المقدّم محمود سرت من مسؤولية قيادة اللواء الأول. إذا تبيّن بعد التحقيق أنّ العقيد ياسين حسن قد فشل في أداء مهمته، في أثناء العملية في دينارتا، يجب أن يعفى من منصبه. أنا لست في موقع لأن أعطي رأياً في هذا الموضوع، تشكيل فصيل إسناد في المنطقة الجبلية المحصورة بين بيرمام وشقلاوة وخليفان من أجل تدريب وإعداد 10من قوة الاحتياط، ليحلوا محل الأفراد المصابين أثناء العمليات.

* يجب إلحاق قوات اللواء الخامس ببقية قوات الفرقة في المنطقة خليفان، بافيستان.
* يجب بدء الهجوم في بداية فصل الربيع، قبل أن تجف الأغصان في (OAK) وتكون مسرح العمليات على طول الطريق خليفان، خالان، ريزان، وستشارك جميع قوات الفرقة الثانية في الهجوم. هناك طريق جبلي يمكن أن تستخدم لجلب الإمدادات إلى بيلة. حسب ما فهمت أنّ الحكومة لا تنوي فتح طريق عمادية، بيلة، والتي يفضل أن يستخدم.
* أن يكون موقف القوات الحكومية، في هذا الشتاء دفاعياً، ولن تكون هناك هجمات

محدودة تكتيكية، من قِبَل شنّ عمليات الإغارة على تجمعات ومواضع قوات العدو.

أحب أن أؤكّد هنا بأنّ في تصوري ـ من الناحية العسكرية فقط ـ أنّ أيّة محاولة لتقديم موعد بدء العمليات العسكرية إلى فصل الشتاء، أو الخريف، سينجم عنها فقدان الجزء الأكبر من هذه القوات، في خسارة كبيرة، وذلك يعود إلى المستوى التدريبي والعددي المتدني للقوات في الظروف الحالية.

* من الضروري اتخاذ قرار هذا الأسبوع، بما يتعلق بالخطوط العريضة للهجوم، حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان العدد المناسب من الخيم، والبطانيات، . . .الخ. وحتى تؤمّن احتياجات السكن للقوات في فصل الشتاء؛ من الضروري أن تتخذ هذه الإجراءات قبل قدوم الشتاء.
* إنّ وضع العدو سيّئ حالياً وإذا أصبحت المدن التي يعتمد عليها في تجارته ـ عقرة، عمادية، وزاخو ـ محاصرة، وقصفت القرى في المنطقة، فإنّ ذلك كلّه سيؤدّي إلى إضعاف العدو كثيراً، خلال فصل الشتاء، وذلك بشرط أن يعمل بالتوصيات المقترحة.

JMLR/OUFI
2/91945

■ ■ ■

obeikandl.com

أدى مصطفى البارزاني الدور الرئيسي كقائد عسكري وسياسي في الإعداد لثورة بارزان الثانية. إنّ الانتصارات العسكرية في الجولة الأولى من المعارك في تشرين الأول وتشرين الثاني عام 1945، وفي الجولة الثانية في مارس ـ آب 1945، دليل على العقلية والعبقرية العسكرية لملا مصطفى البارزاني، وتفوق مقاتلي بارزان آنذاك على الجيش العراقي، من حيث القدرة القتالية العالية. ولم ينقذ الجيش العراقي في هذه المرة من الهزيمة المحتومة إلاّ القوات البريطانية، خاصة وحدات القوة الجوية الملكية. لذلك يعود الفضل في النصر النهائي، في هذه المعارك، كما كان في ثورة 1930 ـ 1931، إلى السفارة البريطانية والبعثة العسكرية الملحقة بها في بغداد.

وهكذا ألحقت وأخضعت بارزان بالحكم العراقي بالطريقة نفسها التي ألحقت وبها ألحقت وأُخضعت السليمانية وما حواليها أيام ثورة الشيخ محمود 1918 ـ 1932. وهذا يفند ادعاءات الحكومات العراقية المتعاقبة أنّ الإنكليز كانوا وراء الحركات الكردية. في الحقيقة لو لم يكن الدعم الإنكليزي قوياً للحكومة العراقية لم تكن كردستان ـ الجنوبية جزءاً من العراق، ككيان سياسي بحدوده الحالية، كما أنّ إخفاق هيوا في تعبئة الجماهير الكردية خارج بارزان، وتحريكها، دليل على ضعف الفكر القومي، واقتصاره على النخبة المدنية.

اصطدمت ثورة بارزان الثانية بالأهداف والمصالح البريطاينة في العراق، ومصالح آغوات زيبار وهركي وسورجي وشيوخ لولان؛ وكان ذلك من العوامل الأساسية في انهيار هذه الثورة. وهذا ما يفرض على قادة الحركة الكردية كسب تأييد إحدى القوى الكبرى إن كانت تتحرك ضد مصالح القوى الإقليمية أو الدولية الأخرى. كما أنّ ترتيب البيت الكردي من الداخل، والذي لا يفرق عن الخارج، يعدّ من أهم مقومات النجاح في المعارك المصيرية.